تحليل نظام التعليم في المملكة العربية السعودية " الواقع والتطلعات "

إعـــــــداد
سامية تراحيب العتيبي

مقدمة:

يعتبر التعليم أحد اهم حقوق الانسان التي اقرتها هيئة الأمم المتحدة منذ نشأتها، وسعت الحكومات المختلفة جاهدة الى تجديده وتطويره باستمرار ليتناسب مع متطلبات الأجيال المتعاقبة وليتوافق مع المتغيرات العالمية والتطورات التكنولوجية المتسارعة.

ويعد النظام التعليمي بوجه عام دعامة أساسية في سباق تقدم الدول، وهو سلاح فعال في مواجهة تحديات المستقبل، الأمر الذي دفع معظم العلوم التربوية للاهتمام بالنظم التعليمية، بل وأكثر من ذلك فقد ظهر علماً مستقلاً من العلوم التربوية، اعتبر موضوعه الرئيس دراسة نظم التعليم عبر دول العالم، وأطلق عليه علم " التربية المقارنة" (الحربي والهنداوي، ٢٠١٢، ص١٣).

وعلى صعيد المملكة العربية السعودية، فإن نظام التعليم فيها نظام تابع للدولة في نظامها الإداري، الذي هو النظام المركزي، كما تعد وثيقة سياسة التعليم الصادرة من اللجنة العليا لسياسة التعليم، المرجع الأساس لنظام التعليم السعودي وأهدافه وتخطيطه وكل ما يتعلق به من أحكام (الحقيل، ٢٠٠٣، ص٤٢).

وتجدر الإشارة إلى أن نظام التعليم السعوي يتسم بخصوصية تميزه عما هو موجود في الدول الأخرى، حيث إن تدريس العلوم الدينية والثقافة الإسلامية إلزامي في جميع مراحل التعليم بكافة أنواعه، كما أن التعليم غير مختلط حيث يقوم على الفصل بين الذكور والإناث، وتتضح هذه الخصوصية بشكل رئيس في الغاية من التعليم التي حددتها سياسة التعليم في المملكة بأن: "غاية التعليم فهم الإسلام فهماً صحيحاً متكاملاً، وغرس العقيدة الإسلامية ونشرها، وتزويد الطالب بالقيم والتعاليم الإسلامية وبالمثل العليا، وإكسابه المعارف والمهارات المختلفة، وتنمية الاتجاهات السلوكية البناءة، وتطوير المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتهيئة الفرد ليكون عضواً نافعاً في بناء مجتمعه" (المهيدب، ٢٠١٣، ص١١).

وعلى الرغم من خضوع نظام التعليم في المملكة العربية السعودية لمراحل تطويرية عديدة، إلا أن النظرة العامة للتربويين ما زالت تؤكد على أن مخرجات هذا النظام أقل كفاءة مما يتوقعه المستفيدون من نظام التعليم، إذ يعاني هذا النظام من قصور

في تحقيق بعض أهداف التعليم السعودي، وهذا القصور بعضه كلي والبعض الأخر جزئي (المصوري، ١٤١٢ه)، وهناك أيضاً من يرى أنه قصور نوعي في بنية التعليم، ومحتواه، ووسائله وطرائقه (الشهوان وآخرون، ٢٠١٣).

وفي ضوء ما سبق، يصبح تحليل واقع نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية مطلباً ملحاً، باعتباره محاولة للتعرف على واقع مدخلات النظام، وعملياته، ومخرجاته، ومن ثم صياغة تطلعات من شأنها الارتقاء بهذا الواقع.

مشكلة البحث:

انطلاقاً مما أكدت عليه خطة التنمية العاشرة في تقريرها من ضرورة رفع كفاءة التعليم، وتطوير المناهج، واستيعاب مخرجات التعليم والابتعاث، والتوسع في برامج التعليم التقني، وإنشاء الجامعات العلمية المتخصصة (موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها، ١٤٣٦ه). إضافة إلى ما حددته رؤية ٢٠٣٠ من تحديات تواجه التعليم تمثلت في: قلة توفر الخدمات والبرامج التعليمية لبعض الفئات الطلابية، وضعف البيئة التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار، وضعف المهارات الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدى الطلاب، وتدني جودة المناهج، والاعتماد على طرق تدريس تقليدية، وضعف مهارات التقويم لدى المعلمين، إضافة إلى ضعف موائمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل (رؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٦).

وفي ضوء ما أظهرته نتائج الدراسات العلمية المتعمقة لواقع التعليم في المملكة العربية السعودية من وجود العديد من مواطن الضعف ذات التأثير السلبي على مردود العملية التعليمية؛ كدراسة الملثم والبصري (٢٠١٦) التي أشارت إلى عدم ملاءمة الدراسة الجامعية بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة في الجانب العملي لمتطلبات سوق العمل. ودراسة العنزي (٢٠١٦) التي أكدت على ضرورة مراجعة سياسة التعليم وتحديثها في ضوء التحديات التي تواجه نظام التعليم السعودي، وربطها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للمملكة، وما يتبعها من إجراءات وخطط استراتيجية لتحسين العائد من التعليم. ودراسة الغامدي وعابدين (٢٠١٦) التي انتهت إلى أن مؤشر عدد الطلاب لكل معلم في نظام التعليم بالمملكة بعيد عن المستهدف في خطة التنمية التاسعة، وبعيد عن المعدل العالمي. وأيضاً دراسة فاضل (٢٠١١) التي أبانت تدني تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد في إدارة الأقسام الأكاديمية بجامعتي أم القرى والملك عبد العزيز في مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع. ودراسة الداود (٢٠١٣) التي أظهرت أن نسبة تحقق الكفاءة الخارجية النوعية في النظام التعليمي الثانوي بالمملكة العربية السعودية لم ترقى للمستوى المنشود، حيث تحققت بدرجة متوسطة.

علاوة على دراسة الجابري (٢٠١٠) التي انتهت إلى عدم وجود مؤشرات للعناية بكفاءة التعليم العام بالمملكة، بالرغم من استمرار تزايد الإنفاق على تعليم الطالب.

في ضوء ما سبق، واستناداً إلى أن أسلوب تحليل النظم يعد أفضل أسلوب لدراسة نظم التعليم وقضاياها ومشكلاتها، حيث إنه يعتبر أداة للقياس والتقويم، وطريقة علمية لحل المشكلات واتخاذ القرارات، وأسلوبًا مرنًا في التخطيط واستشراف المستقبل للنظم التعليمية (العمري، ٢٠١٦، ص٧٠)؛ تتحدد مشكلة البحث الراهن في وجود حاجة ماسة لتحسين واقع نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل النظم، ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في الجملة التقريرية التالية: **تحسين واقع نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل النظم**

أهداف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيس إلى التعرف على كيفية تحسين واقع نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل النظم، ويتفرع من هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية على النحو الآتي:

١. التعرف على واقع مدخلات نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء استخدام أسلوب تحليل النظم.
٢. الكشف عن واقع عمليات نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء استخدام أسلوب تحليل النظم.
٣. الوقوف على واقع مخرجات نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء استخدام أسلوب تحليل النظم.
٤. وضع تصميم مقترح لنظام التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠
٥. تحديد التطلعات التي من شأنها تحسين واقع نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

الأهمية العلمية:

١- تبرز أهمية الدراسة بتناولها النظام التعليمي السعودي بشكل كامل.

٢- تستخدم الدراسة أسلوب تحليل النظم الذي يسهم في تقديم إمكانات واسعة لم تكن متاحة من قبل لدراسة نظم التعليم، ومعالجة الاختلالات الوظيفية فيها، وتقديم حلول بديلة تسهم في دفع النظام التعليمي إلى التطور والنمو.

٣- تقدم الدراسة تصوراً مقترحاً متواضعاً لنموذج تحليلي يمكن استخدامه من قبل الباحثين التربويين في تحليل نظم التعليم، ولاسيما أن هذا النموذج تم تحديد مكوناته وفقاً لما خلصت إليه الجهود السابقة، ومع الأخذ في الاعتبار المستجدات التربوية الراهنة.

الأهمية العملية:

١- قد تسهم هذه الدراسة في الكشف عن واقع الفعلي للنظام التعليمي السعودي
٢- قد يسهم البحث في تحسين نظام التعليم بالمملكة، وذلك من خلال لفت انتباه القائمين على الشأن التعليمي للتطلعات التي من شأنها تحسين هذا النظام، والتي تم تحديدها بناءً على نظرة شاملة ومحللة لواقع النظام التعليمي الراهن.
٣- قد يفتح البحث المجال أمام الباحثين الآخرين لإجراء دراسات ذات صلة، الأمر الذي من شأنه إثراء المكتبة التربوية على المستويين المحلي والعربي.

أسئلة الدراسة:

سيجيب البحث عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تحسين واقع نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل النظم

ويتفرع من التساؤل الرئيس السابق التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ما واقع مدخلات نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء استخدام أسلوب تحليل النظم؟
٢- ما واقع عمليات نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء استخدام أسلوب تحليل النظم؟
٣- ما واقع مخرجات نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء استخدام أسلوب تحليل النظم؟
٤- ماالتصميم المقترح لنظام التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠؟
٥- ما التطلعات التي من شأنها تحسين واقع نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء استخدام أسلوب تحليل النظم؟

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي على النحو التالي:

- **الحدود المكانية: يقتصر** البحث على مؤسسات التعليم بالمملكة العربية السعودية.
- **الحدود الموضوعية:** يتناول البحث نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية من حيث:

أ-المدخـــلات: وتشمل ما يلي: المدخلات البشرية، المادية، الفكرية
ب-العمليـــات: وتشمل ما يلي:

١-بنية النظام التعليمي
٢-التخطيط
٣-التنمية المهنية للمعلمين
٤-الأنشطة الطلابية
٥-الإشراف
٦-التقويم

ج-المخرجـات: وقـد تم التركيز على المخرجات المتمثلة في
١-معدلات الرسوب
٢-معدلات التسرب
٣-ملائمة الخريجين لسوق العمل
٤-رضا الوظيفي للمعلمين ومدير المدارس
٥-التجديد والتطوير
٦-الأبحاث والإنتاج الفكري

د-التغذية الراجعة

مصطلحات البحث:

ينطوي البحث الراهن على المصطلحات التالية:

١- نظام التعليم:

يعرفه الحربي والهنداوي (٢٠١٢، ص:١٢-١٤) بأنه: " الإطار العام الذي يضم كل عناصر العملية التعليمية ومكوناتها البشرية) من طلاب-ومعلمين -وكوادر إدارية وفنية)، والمادية (المباني – والتجهيزات-والنواحي المالية والتكنولوجية، والفكرية (التشريعات والبرامج-والمناهج والمقررات)، والذي يتكون من أربعة عناصر أساسية هي: المدخلاتInput - والعملياتProcesses - والمخرجاتOutputs -والتغذية الراجعةFeedback ".

ويمكن ان تعرفه الباحثة إجرائياً: بإنه ذلك النظام الشامل للتعليم في المملكة العربية السعودية المكون من مجموعة من المدخلات التي تتفاعل معاً في صورة عمليات لينتج عنها مجموعة من المخرجات، يتم التأكد والتحقق من جودتها عن طريق التغذية الراجعة.

٢- تحليل نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية:

يعرف السنبل (٢٠١٦، ص:٦٤) تحليل نظام التعليم بأنه: " دراسة شاملة لنظام معين في محاولة لتحديد مدى كفاءته في تحقيق أهدافه، ثم اقتراح التعديلات الضرورية

في الأساليب والإجراءات التي تضمنها النظام لتخفيض التكاليف والنفقات والوصول إلى الأهداف بدقة وسرعة"

ويمكن ان تعرفه الباحثة إجرائياً: بأنه عملية تقويم مدخلات ومخرجات نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية وفق المؤشرات، والمعايير المناسبة، بغرض التحقق من تحقيق هذا النظام للأهداف المحددة له، ثم طرح مجموعة من التطلعات التي تسهم في زيادة تحقيق نظام التعليم بالمملكة لأهدافه بدقة وسرعة.

النموذج المقترح لتحليل نظام التعليم السعودي:

بناءً على ما حدده الحربي والهنداوي (٢٠١٢، ص١٢-١٣) من مكونات النظام التعليمي، والتي اشتملت على ما يلي:

أ-المدخلات: تتكون المدخلات من كافة الموارد والعناصر اللازمة لضمان جودة العملية التعليمية، ويمكن تصنيفها إلى مدخلات فكرية، ومدخلات بشرية، ومدخلات مادية.

ب-العمليات: وهي تتصل بطبيعة التفاعلات والأنشطة التي يتم بها تحويل المدخلات إلى نواتج ومخرجات، وتشتمل العمليات على مجموعة من المنظومات الفرعية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحويل المدخلات إلى مخرجات مثل: عمليات تخطيط وتنظيم العمل التعليمي، والأنشطة الطلابية، والتوجيه، والإرشاد، والتقويم، والامتحانات وغيرها.

ج-المخرجات :هي المحصلة النهائية الملموسة لكل تفاعلات ونشاطات منظومة التعليم، وهي تمثل النتائج النهائية التي يتم الحصول عليها.

د-التغذية الراجعة: وهي عملية ضبط عمل النظام التعليمي وتفاعله وتكيفه مع متغيرات البيئة المحيطة.

وكذلك ما قدمه الصائغ (٢٠٠٧)، في دراسته والتي حلل فيها النظام التعليمي في المدرسة الى:

١-المدخلات: هي العوامل والأسباب التي تستثير وتمد النظام بشريان الحياة، ويعتمد عليه في استمراريته وبقاءه: بشرية-مادية-شبة مادية

٢-العمليات: وهي قدرة النظام على تحويل مصادر الطاقة ومواردها إلى منتجات تقدم على شكل خدمات للمجتمع، وتشمل خمسة أنظمة متفاعلة ومتداخلة هي: الأهداف-الاجرائي-التقني-النفس اجتماعي-الإداري

٣-المخرجات: وهي قدرة النظام على إفراز منتجات نهائية تتمثل في خدمات وسلع تستهلك وتشمل: الطلاب الخريجون-خدمة المجتمع –الإنتاج الفكري

النموذج المقترح لتحليل نظام التعليم السعودي (من إعداد الباحثة) :

تحليل نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل النظم:

المرحلة الأولى: وصف نظام التعليم بالمملكة

لعل من أهم ما تحرص المملكة العربية السعودية على تحقيقه-ولاسيما منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين-التنمية البشرية، ومن أهم مقومات تلك التنمية التعليم باعتبار النظام التعليمي منظومة فرعية من النظام الاجتماعي، وبالتالي فإن فلسفة وأهداف النظام التعليمي تستمد من فلسفة المجتمع وأهدافه (بدران، ٢٠٠٤، ص٢٠٦).

- **خصائص نظام التعليم السعودي:**

إن أبرز خصائص نظام التعليم السعودي تتحدد فيما يلي: (فرج، ٢٠٠٨، ص٢٩)

١- نظام التعليم السعودي نظام مفتوح يؤثر بالبيئة ويتأثر فيها يستمد منها مدخلاته كالمعلمين والطلاب والاجهزة والميزانية ويصدر مخرجاته كطالب متعلم او منتج او مشروع او بحث علمي.

٢- نظام التعليم السعودي مرن تبعاً للظروف التي يعيش فيها كتطوير الأنظمة التعليمية وتعديل اللوائح ومنح صلاحيات وصرف العقوبات وتغيير الخطط.

٣- نظام التعليم السعودي له بيئة داخلية وخارجية، فالبيئة الخارجية للنظام تمثلها الانظمة الاخرى كالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والديني اما البيئة الداخلية تتمثل في ، وزارة التعليم، إدارات التعليم، مراحل التعليم سواء المكملة او الموازية المدارس والجامعات والمعاهد الاهلية والحكومية

٤- نظام التعليم السعودي نظام منضبط بضوابط معينة كالدين والعادات وتقاليد وثقافة البلد نفسه.

٥- يصعب قياس مخرجات نظام التعليم السعودي فمخرجاته لا تظهر بشكل فوري ويصعب قياس إثر المؤسسة عليها.

٦- نظام التعليم السعودي نظام له اهداف منبثقه من سياسة الدولة وكل مرحلة تعليمية ايضاً لها اهدافها الخاصة كأهداف المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية ايضاً.

٧- التعليم السعودي نظام يتكون من مجموعة من الانظمة الفرعية كالتدريب والتقويم والتدريس وجميعها متفاعلة ومترابطة.

٨- يتسم نظام التعليم السعودي بالمركزية في التعليم والاشراف والادارة.

٩- يتعامل هذا النظام مع فئة وشريحة عريضة في المجتمع فيصعب التحكم بمدخلاته.

١٠- نظامه هرمي يترأس قمة الهرم وزير التعليم.

- العوامل المؤثرة في نظام التعليم السعودي:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في نظام التعليم بالمملكة، ومن أبرزها ما يلي:

١/ العامل الديني:

يحتل الدين الاسلامي المرتبة الأولى بين القوى المؤثرة في نظام التعليم السعودي، فالسياسة التعليمية في المملكة اشتقت أهدافها من الفكر الإسلامي فالتعليم حق للأفراد وواجب تكفلت به الدولة. فقد انشأت المؤسسات التعليمية في كافة مراحل التعليم حتى تتيح الفرص التعليمية لأبنائها. واعتمدت سياسة التعليم تقرير حق التعليم للفتاة بما يلائم فطرتها على ان يتم ذلك في ضوء شريعة الإسلام. (عزازي،٢٠١٢، ص ١٥).

٢/ العامل الجغرافي:

تقع المملكة في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا ، وتشغل المملكة أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية بمساحة تقدر بأكثر من ٢٢٥٠٠٠٠ كيلو متراً مربعاً، وتتنوع تضاريس المملكة نظراً لاتساع مساحتها؛ ولهذا يختلف مناخ المملكة من منطقة لأخرى لاختلاف تضاريسها ، حيث تبدأ درجات الحرارة في الاعتدال النسبي مع دخول فصل الخريف، والذي يبدأ بعد منتصف شهر سبتمبر، ولهذا تبدأ الدراسة في ذلك الوقت تقريباً، وتنتهي مع نهاية شهر مايو نظراً لارتفاع درجات الحرارة على جميع أنحاء المملكة، وتؤثر الظروف الجغرافية وتنوع البيئات في برامج التعليم السعودي وتحدد شكل المباني المدرسية، وعند التخطيط لنظام التعليم تراعى مؤثرات المناخ والبيئة، (الغامدي؛ وعبد الجواد، ٢٠١٠، ص٥٥-٥٦).

كما أن تعدد البيئات الطبيعية في المملكة له آثاره البعيدة في تكوين مجتمعات المملكة، فهناك البيئات البدوية والزراعية والصناعية، وكل بيئة لها خصائصها التي تميزها عن غيرها من حيث المناخ والسكان والتضاريس والأعمال. وهذه البيئات تترك آثارها في برامج التعليم السعودي. وعلى الرغم من أن مناهج التعليم السعودي مخططة مركزياً وموحدة في جميع البيئات حيث ان جميع الطلاب في المملكة يدرسون نفس المناهج، إلا أن مخططي المناهج يراعون متطلبات هذه البيئات عند بناء المناهج وتطويرها. (عزازي،٢٠١٢، ص١٥).

٣/ العامل السياسي:

يسود النظام الملكي في المملكة العربية السعودية؛ إذ يرجع تأسيس وتوحيد المملكة العربية السعودية إلى الملك عبد العزيز آل سعود الذي لعب دوراً حيوياً في إرساء السياسة التعليمية في المملكة، وإليه ترجع جهود نشر مدارس التعليم العام ودعم العديد

منها بالتمويل اللازم، وصار على دربه في الاهتمام بهذا المجال جميع الملوك حتى وقتنا الحالي. (عبد العال؛ أحمد؛ والقاضي، ٢٠١٤، ص١٧٩).

والسياسة التعليمية السعودية جزء من السياسة العامة للدولة، وتتمثل السياسة التعليمية لنظام التعليم السعودي في فلسفة نظام التعليم وأهدافه ويشرف على تنفيذها إدارات التعليم. وفلسفة نظام التعليم السعودي تقوم على مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي، وتظهر هذه الفلسفة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة الصادرة عام ١٣٨٩ه. وانطلاقاً من ذلك تقوم الجهات المشرفة على التعليم في المملكة بوضع خططها وبناء برامجها في ضوء السياسة التعليمية ووزارة التعليم. (عبد الجواد؛ ومتولي، ١٤١٦ه، ص٣٩).

كما تؤثر السياسات التي تتبعها المملكة في المحاور الثلاثة التي تمثل محاور اهتمامها في النظام التعليمي، حيث يتمثل المحور الأول في الأمة الاسلامية، وينعكس هذا في محاولة بناء تعليم اسلامي يسير وفق برامج عصرية متطورة تتمشى مع روح العصر الحديث في ضوء الشريعة الاسلامية. ويتمثل المحور الثاني في الأمة العربية، وينعكس هذا بالمعاهدات الثقافية العربية، وتطبيق ما يتخذ من قرارات وتوصيات تخص تنظيم التعليم. أما المحور الثالث فهو دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تسعى جاهدة إلى توحيد سياستها واتجاهاتها التعليمية. (عزازي، ٢٠١٢، ص ١٧).

٣/ العامل الاجتماعي:

يؤثر العامل الاجتماعي على نظام التعليم، فنظراً للعادات والتقاليد القبلية التي يشهدها المجتمع السعودي، ونظرة المجتمع لتعليم الفتاة السعودية أوجد ذلك ادارة تعليم واحدة تشمل فرعين أحدهما للبنين وأخر للبنات. (الغامدي وحمدان، ٢٠١٠، ص٥٣-٥٤).

كما أن تعدد العمالة الأجنبية وكثرتها تلقي عبئاً كبيراً على النظام؛ إذ ينبغي توفير الفرص التعليمية لأبناء الوافدين، إلى جانب أعداد المعلمين القادرين على التعامل مع طلاب من ثقافات متعددة، أو السماح بإنشاء بعض المدارس الاجنبية للمجموعات الثقافية الغير عربية التي ترغب في ذلك. (عزازي، ٢٠١٢، ص١٦).

٤/ العامل الاقتصادي:

تتمتع المملكة باقتصاد قوى قائم على النفط؛ وقد ساعد ارتفاع إيرادات النفط على تحقيق فوائض في الميزانية، دفعت الحكومة إلى زيادة الانفاق على التعليم، وتطوير البنية التحتية وزيادة رواتب المعلمين والمعلمات، وزيادة المنح الطلابية الشهرية للطلاب السعوديين منذ دخولهم التعليم الابتدائي وحتى تخرجهم من التعليم الجامعي،

حيث تضاعفت ميزانية التعليم أكثر من ألف مرة خلال أقل من خمسين عاماً منذ عام ١٣٧٤ه وحتى عام ١٤٢١ه. (عبد العال؛ أحمد؛ والقاضي، ٢٠١٤، ص١٧٩).

- **أبرز المشكلات التي تواجه نظام التعليم السعودي**:

تواجه المملكة العديد من المشكلات التربوية المتعلقة بالتعليم، بعض هذه المشكلات متعلقة بإدارة التعليم، والبعض الأخر تتعلق بالمدرسة كمنظومة تعليمية تواجه العديد من المشكلات. وقد صنفت هذه المشكلات إلى محورين على النحو التالي: (الحربي والهنداوي، ٢٠١٢، ص١٦٢)

المحور الأول :مشكلات تتعلق بإدارة التعليم: ويمكن إجمالها في المشكلات الآتية:

١- مركزية الأنظمة الإدارية التعليمية.
٢- تضخم الجهاز الإداري.
٣- قلة القيادات التربوية المؤهلة.
٤- قصور التقنية الإدارية.
٥- قصور الاهتمام بالبحث العلمي لتطوير الجوانب الإدارية.

المحور الثاني: مشكلات تعليمية تتعلق بالمدرسة ونوعية التعليم: يمكن إجمالها في المشكلات الآتية:

١- تزايد الطلب على التعليم.
٢- نقص المباني المدرسية.
٣- تقليدية دور المعلم.
٤- ضعف الأقبال على التعليم الفني.
٥- ضعف الكفاءة الخارجية لنظام التعليم.
٦-عدم الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا التعليم.
٧- الهدر التربوي في التعليم.
٨- نقص فاعلية تدريب المعلمين.
٩-ضعف العلاقة بين المدرسة والأسرة.
١٠- التقويم والاختبارات.

المرحلة الثانية: تحليل نظام التعليم بالمملكة:

تعنى هذه المرحلة بتفكيك نظام التعليم السعودي إلى عناصره الأولية، والتغلغل في ثناياه لتحديد العلاقة الارتباطية بين عناصره، ومن ثم رسم صورة واضحة ومتكاملة عن المشكلة الرئيسية، وما يتفرع منها من قضايا. **وسيتم تحليل نظام التعليم السعودي وفقاً للمكونات الآتية:**

أولا: مدخلات النظام

أ-المدخلات الفكرية: وتصنف إلى ما يلي:

١-فلسفة نظام التعليم السعودي:

تقوم فلسفة النظام التعليمي للمملكة العربية السعودية على أن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية يحكم الإسلام جميع جوانب الحياة فيها باعتباره عقيده وشريعة وعبادة وحكماً ونظاماً متكاملاً للحياة. ويحتل الدين الاسلامي المرتبة الأولى بين القوى المؤثرة في النظام التعليمي السعودي. وأهم ما تحرص عليه فلسفة النظام

التعليمي في المملكة العربية السعودية هو غرس العقيدة الاسلامية ونشرها بين النشء وفهم الاسلام فهماً صحيحاً، وتنشئة الاجيال على الأسس الدينية، وتزويدهم بالقيم والمثل العليا، واكسابهم المعارف والمهارات المختلفة، وتنمية اتجاهاتهم السلوكية نحو الولاء الصادق لله سبحانه وتعالى، ثم للوطن وولاة الأمر. (بدران، ٢٠٠٤، ص٢٠٦).

٢-سياسة نظام التعليم السعودي (وثيقة سياسة التعليم):

السياسة التعليمية " Educational Policy " هي جزء من السياسة العامة لأي دولة، وهي عبارة عن مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاط التعليم وتوجه حركته من خلال التحكم في عملية اتخاذ القرارات. وتتعدد تعريفات السياسة التعليمية ومن أهمها ما يلي:

يعرفها الحربي والهنداوي (٢٠١٢، ص٥٠) بأنها: " ذلك الجانب من السياسة العامة المرتبط بالنظام التعليمي للدولة، وهي عبارة عن مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاط نظام التعليم، وتوجه حركته من أجل تحقيق الطموحات التعليمية للمجتمع والأفراد، في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة".

كما يعرفها الشهوان وآخرون (٢٠١٣، ص٤٠٥): " مجموعة المبادئ والاتجاهات والقواعد العامة التي تضعها الدولة لتوجيه التعليم بمراحله المختلفة وأنواعه وسائر ما يتصل به لتحقيق أغراض وتطلعات المجتمع في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة وبما يخدم أهداف الدولة العامة ومصلحتها الوطنية وبما يواكب التطورات العالمية".

وتنبثق السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقاً وشريعة وحكماً ونظاماً متكاملاً للحياة، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة.

ويحكم السياسة التعليمية وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، الصادرة عام ١٣٩٠ه، وهي تضم ٣٦ مادة تشمل الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم في المملكة، وأهدافه العامة، ووسائل التربية والتعليم، والمراحل التعليمية والأجهزة القائمة على أمر التعليم. (بدران، ٢٠٠٤، ص٢٠٦).

ويعرف الصائغ (٢٠٠٦، ص٥) وثيقة سياسة التعليم بأنها: " وثيقة مكتوبة مكونة من مئتين وستة وثلاثين بنداً صادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م، تحدد الاتجاهات والمنطلقات والأهداف العامة والفرعية للتعليم، وتعتبر المرجع الأساس لنظام التعليم في المملكة".

هذا ويمكن تحديد أبرز إنجازات سياسة التعليم بالمملكة فيما يلي: (الذبياني؛ الجميلي؛ ونصر، ٢٠٠٦، ص٧١)

١-أن أهم انجازات السياسة التعليمية، قد تحققت في جانب التنمية البشرية، ووضحت في تنمية الجوانب العقدية والخلقية والعقلية والنفسية الاجتماعية لدى المواطن السعودي.

٢-حافظت السياسة التعليمية على ركيزة من ركائز المجتمع السعودي، ومبدأ مهم جداً من مبادئها، وهو مبدأ تعزيز الهوية الإسلامية في شخصيات الأفراد، وظهر ذلك بوضوح في محتوى المناهج، وفى كافة الممارسات التربوية.

٣-نجحت السياسة التعليمية في تحقيق أهدافها الكمية المتعلقة بتوسيع قاعدة القبول في جميع المراحل التعليمية، ويتسق هذا مع أهداف المجتمع وسياسته العامة.

٤-حققت السياسة التعليمية هدفها في ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص، وتأمين حق التعليم بالنسبة لفئات السكان بما فيهم أبناء الريف والبدو في المناطق النائية، وكذلك حظيت المرأة بنصيب كبير، وأتيح لها العديد من فرص التعليم منذ مراحله الأولى وحتى الحصول على أعلى الدرجات العلمية.

٥-سعت السياسة التعليمية إلى إرساء منهجية التفكير العلمي لدى فئات الطلاب باعتبار هذا النوع من التفكير يمثل مطلب التربية في السياق الحضاري المعاصر.

أما فيما يتعلق بجوانب الضعف أو النقص المراد استيفائها بوثيقة التعليم في المرحلة المقبلة، فيرى الحربي والمهدي (٢٠١٢، ص٦٧) أنها تتمثل فيما يلي:

١-ما تزال نوعية مخرجات التعليم، وعلى كافة المستويات، غير مواكبة لمواصفات ومتطلبات عصر المعلوماتية، وما يزال نظام التعليم في المملكة بعيد الصلة إلى حد كبير عن مطالب واحتياجات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة من حيث تخريج القوى العاملة الماهرة التي يحتاجها سوق العمل، وهذا ينم عن نقص في الكفاية الخارجية لنظام التعليم.

٢-كذلك نظام التعليم في كافة المراحل، لم يستوعب بشكل شمولي تقنيات التعليم الحديثة، وكيفية توظيفها لتحقيق الأهداف التعليمية والتربوية المنوطة بها.

٣-ان النظام التعليمي في مرحلته المقبلة بحاجة إلى تحديث للمناهج والأنشطة التربوية، مما يسهم في تطوير القدرات الإبداعية لدى الدارسين وتخريج أجيال من العلماء في كافة المجالات.

٤-ثمة اختناقات تعتري النظام التعليمي بسبب افتقاد النظرة التخطيطية لمجمل المدخلات في علاقتها بالمخرجات، ويتضح ذلك في تدفق الطلاب من مرحلة تعليمية

الى أخرى، وبخاصة من حيث عدم قدرة التعليم العالي على استيعاب كافة المتخرجين من المرحلة الثانوية.

٥-هناك حاجة ماسة لإجراء اصلاحات هيكلية في نظام التعليم، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين التعليم العام والتعليم الفني بحيث من الأهمية ايجاد مسارات متبادلة بين كلا النوعين، وكذلك العمل على تمهين
التعليم العام، وزيادة المقررات الثقافية بالتعليم الفني.

كما أشارت نتائج دراسة الصائغ (٢٠٠٧) إلى وجود العديد من جوانب الضعف في وثيقة سياسة التعليم، منها أن الوثيقة وضعت قبل أكثر من أربعة وثلاثين عاماً ولم يجرِ عليها أي تعديل أو تطوير لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي وعلى العالم أجمع خاصة في مجال التعليم. ومن ناحية صياغة السياسة التعليمية، تبين وجود بعض المشاكل في بنية النص لبعض البنود والتي تحتاج لإعادة صياغة حتى يسهل فهمها وتطبيقها. أما من ناحية المضمون، فهناك عدم توافق بين سياسة التعليم السعودية مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية. ومن ناحية تطبيق هذه السياسة، اتضح عدم تطبيق بعض البنود، وبعضها كانت درجة تطبيقه أقل من المطلوب، والبعض الآخر تم تطبيقه

٣-أهداف نظام التعليم السعودي:

من خلال استقراء المواد التي تتضمنها السياسة التعليمية في المملكة، يمكن تحديد أهداف النظام التعليمي فيما يلي: (عياصرة، ٢٠١١، ص٢٧٤)

١-أهداف إسلامية: قد نصت المادة (٢٨) من سياسة التعليم في المملكة أن غاية التعليم هو فهم الاسلام فهماً صحيحاً متكاملاً، وغرس العقيدة الاسلامية، ونشرها وتزويد الطالب بالقيم والتعاليم الاسلامية، وبالمثل العليا.

٢-أهداف معرفية: تتناول تراث المملكة الذي لا يمكن الاستغناء عنه في ظل التفجر المعرفي المعاصر، وما يناله من تغيير دائم، كما تستهدف أيضاً التوصل إلى مصادر المعلومات، وتحويل المعرفة إلى قوة بناء في حياة المواطن السعودي، يستفيد منها في مواجهه مطالب حياته المتعددة.

٣-أهداف تتصل بالمهارات: تعمل تلك الأهداف على اكساب المواطن السعودي المهارات الوظيفية المناسبة اللازمة لأداء أعمال، وحل المشكلات، ومواجهة جميع مواقف الحياة. ويقصد بالمهارة الأداء المتقن في أقل وقت ممكن والقائم على الفهم وإدارة العلاقات بما يمكن المواطن من حسن التصرف عند مواجهة المواقف الجديدة.

٤-أهداف تتصل بالتفكير العلمي: تستهدف تلك الاهداف مساعدة المواطن السعودي على التدريب على الاسلوب العلمي في التفكير باستخدامه لحل ما يواجه من مشكلات والتغلب على ما يعترضه من عقبات وتنمية قدراته على التجديد والابتكار.
٥-أهداف تتصل بالميول والاهتمامات: تستهدف مساعدة الافراد على اكتساب الميول السليمة والاهتمامات الوظيفية المناسبة لأنها تساعد على توجيه طاقة الفرد وبذل الجهد وانجاز الاعمال كما ان لها دوراً اساسياً في اكتساب العادات والهوايات وبناء الشخصية وتهذيب السلوك كما تعمل على تهيئة الظروف المناسبة لاكتساب الدافع منها واخضاع الميول التي يكتسبها الفرد للقيم السامية المنبثقة من الدين الاسلامي الحنيف.
٦-أهداف تتصل بالاتجاهات والقيم: تستهدف مساعدة الافراد على تعميق الاتجاهات والقيم الوظيفية الحياتية المناسبة ويقصد بالاتجاهات المواقف التي يتخذها الفرد من جميع مكونات بيئته ونظرته اليها وفكرته عنها. اما القيم فهي المواقف والمبادئ التي توصل اليها المجتمع من ممارسته وتجاربه وخبراته عبر الزمن وآمن بها وأدرك قيمتها واهميتها.

٤-الأسس والمبادئ العامة لنظام التعليم السعودي:

إن الأسس التي يقوم عليها التعليم في المملكة، كما حددتها اللجنة العليا لسياسة التعليم في وثيقة سياسة التعليم يمكن تصنيفها إلى عدة مبادئ على النحو الآتي:

-المبدأ الإيماني: فالمملكة العربية السعودية دولة اسلامية فالتعليم فيها مبني على ان الايمان هو المصدر الوحيد لمعرفتنا بخالقنا جل وعلا وبأنفسنا وبرسالتنا في هذه الحياة. (الشهوان، ٢٠١٢، ص٤١٣)
-المبدأ الانساني: ويقوم هذا المبدأ على تأكيد مكانة الانسان في الوجود، وتنمية شخصيته من جميع جوانبها الروحية والفكرية والوجدانية والخلقية والجسمية بصورة شاملة. (الحامد؛ زيادة؛ العتيبي؛ متولي،٢٠٠٧، ٦٦).
-مبدأ العدل وتكافؤ الفرص التعليمية بين المواطنين: فالسياسة التعليمية تحرص على تحقيق مبدأ المساواة والعدالة امام المواطنين في الحصول على فرص التعليم بدون استثناء استناداً على ما اقره الاسلام من مبادئ وأسس. (العقيل، ٢٠٠٥، ١٩-٢٩).
-المبدأ التنموي: فالتنمية الشاملة والتربية يلتقيان في الانسان بوصفه محوراً له، حيث لا تكون التنمية على خير وجه الا من خلال جهود التربية في تنمية الثروة البشرية ولا تكون التربية على خير صورها من دون التنمية الشاملة (بدران،٢٠٠٤، ٢٠٧).

-علمية التربية: من حيث التناسق المنسجم مع العلم والمنهجية التطبيقية باعتبارهما من اهم وسائل التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية، لرفع مستوى امتنا وبلادنا والقيام بدورنا في التقدم الاقتصادي العالمي. والتفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية في ميادين العلوم والثقافة والآداب بتتبعها والمشاركة فيها وتوجيهها بما يعود على المجتمع والانسانية بالخير والتقدم.

-مبدأ التربية من اجل بناء الخلق القويم: المثل العليا التي جاء بها الاسلام لقيام حضارة انسانية رشيدة بناءة تهتدي برسالة محمد صل الله عليه وسلم لتحقيق العزة في الدنيا والسعادة في الدار الاخرة. الايمان بالكرامة الانسانية التي أقرها القرآن الكريم واناط بها القيام بأمانة الله في الارض وايضاً النصح المتبادل بين الراع والرعية بما يكفل الحقوق والواجبات وينمي الولاء والاخلاص. (العقيل، ٢٠٠٥، ١٩-٢٩).

-تعزيز الهوية الاسلامية العربية: الثقة الكاملة بمقومات الامة الاسلامية وأنها خير امة اخرجت للناس، والايمان بوحدتها على اختلاف اجناس والوان وتباين ديارها " إن هذه أمتكم أمة واحدة وانا ربكم فاعبدون". الارتباط الوثيق بتاريخ امتنا وحضارتنا وديننا الاسلامي والافادة من سير اسلافنا ليكون ذلك نبراساً لنا في حاضرنا ومستقبلنا. الاصل هو ان اللغة العربية هي لغة التعليم في كافة مواده وجميع مراحله الا ما اقتضت الضرورة تعليمه بلغة اخرى. (بدران،٢٠٠٤، ٢٠٧)

-التربية وبناء القوة: وتؤكد السياسة التعليمية هذا المبدأ بأن القوة في أسمي صورها واشمل معانيها تشمل قوة العقيدة، قوة الخلق، قوة الجسم استناداً الى ان المؤمن القوي خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف كما أخبر المصطفى صل الله عليه وسلم بذلك. (الحامد؛ زيادة؛ العتيبي؛ متولي،٢٠٠٧، ٦٦).

-مبدأ الحث على العلم والتعلم: اذ ترى الدولة في دعم العلم ونشره والاهتمام به واجباً شرعياً عليها وهذا الواجب ينبثق من واجب الدعوة الى الله تعالى الذي يمثل العلم والتعليم أسمى اهدافها وأنبل غايتها. (بدران،٢٠٠٤، ٢٠٧).

-مبدأ حب العمل واتقانه: ان الاسلام يعد العمل بأنه عبادة وتقرباً الى الله سبحانه وتعالى. وقد مرت على البشرية سنوات طويلة الى ان جاءت النظريات الاقتصادية الحديثة لتؤكد صحة ما ذهب اليه الاسلام بشأن العمل، فأكدت تلك النظريات ان العمل هو اساس ثروات الشعوب وسر تقدمها وبالتالي عدته أحد المكونات الاساسية للنظام الاقتصادي. (العقيل، ٢٠٠٥، ١٩-٢٩).

-مبدأ التربية المستدامة: وهو مبدأ اسلامي اصيل نشأ مع نشأة الاسلام وأصبح العالم ينادي به اليوم تحت شعار " المجتمع دائم التعليم"، لذلك أدرك القائمون على امر التعليم

بالمملكة اهمية التربية المستدامة، ولضمان استمرار التعليم وديمومته ينبغي على النظام التعليمي في المملكة ان يجدد مناهجه وبرامجه واساليبه وآلياته لتتماشى مع مقتضيات هذا العصر ومستجدات الحياة المستقبلية.

-مبدأ مجانية التعليم: لم يكتف نظام التعليم في المملكة بمبدأ التعليم للجميع وما يشمل عليه من اعباء ومسئوليات الا واضاف اليه مبدأ مهماً اخر وهو مبدأ مجانية التعليم، فقد نصت وثيقة السياسة التعليمية في المملكة على ان التعليم مجاني بكافة مراحله وانواعه، فلا تتقاضى عليه رسوم بل تشجيعاً للطلاب على الانتظام في التعليم قررت ان تقوم بصرف مكافآت مؤقتة للطلاب في انواع معينة من التعليم والتدريب. (العقيل، ٢٠٠٥، ١٩-٢٩).

-مبدأ تقدير ذاتية الفرد: وهذا يعني التسليم للفرد بجميع حقوقه المشروعة وحرياته التي كفلها الاسلام، وأن يعامل كل متعلم بالأساليب التربوية المناسبة مع تزكية المبادرات الخيرة والابداعات المتميزة من قبل الطلاب مع العمل على تهيئة الظروف الملائمة لنمو الشخصية المتوازنة المتكاملة لكل متعلم. (بدران،٢٠٠٤، ٢٠٧)

-مبدأ الأصالة والمعاصرة: ويعني هذا المبدأ أن يحسن نظام التعليم التزاوج بين الماضي الاصيل والحاضر المتجدد، فلا انسلاخ من ماض ولا نفي لحاضر فالماضي فيه تراثنا وحضارتنا، كما ان الحاضر يعني الاستفادة من منجزات العصر بما يفيد المجتمع ومن هنا جاء تأكيد وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية على هذا المبدأ. (البراهيم،٢٠٠٧، ١٠٣).

خطة التنمية العاشرة:

إن خطة التنمية العاشرة ترافق مراحل التعليم المختلفة بدءاً من التعليم العام، ومروراً بالتعليم العالي وانتهاء بالتدريب، مستهدفة رفع الكفاءة التعليمية وتطوير القدرات المهارية والمعرفية، وما يتضمنه ذلك من تطوير للبيئة التعليمية والأكاديمية والمناهج، وصولًا لمخرجات متوائمة مع متطلبات سوق العمل، معززة بالخبرات اللازمة، ومهيأة بالتدريب المواكب للمعارف والتقنيات الحديثة. (موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها، ١٤٣٦ه، ص٧٠).

وتتمثل الرؤية المستقبلية لخطة التنمية العاشرة في تأسيس بيئة تعليمية وأكاديمية قادرة على تحقيق متطلبات سوق العمل بمخرجات متمكنة من المعارف والمهارات، معززة بالتدريب والخبرة، وذات كفاءة عالية. (موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها، ١٤٣٦ه، ص٧٠).

كذلك حددت خطة التنمية العاشرة سياسات تحقيق هدف الموارد البشرية في كل من مجالات التعليم العام، والتعليم العالي، والتدريب فيما يلي: (موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها، ١٤٣٦هـ، ص٧١)

أ-التعليم العام:

١-رفع الكفاءة التعليمية والتربوية للمعلم والمعلمة، وبخاصة تطوير قدراتهما المعرفية والمهارية.

٢-الارتقاء في مناهج العلوم، والرياضيات، والهندسة، والتقنية.

٣-توفير البنى التحتية التعليمية والتقنية في المدارس والجامعات، والتوسع في استخدام الوسائل الحديثة، وتطوير المناهج العلمية بما يواكب معارف العصر.

٤-تطوير الأنظمة واللوائح المدرسية؛ بما يحقق مبادئ العدالة والتنافسية، وتفعيل الرقابة الداخلية.

٥-التوسع في برامج تعليم الكبار.

٦-تطوير البيئة التعليمية؛ لتصبح أكثر جاذبية وتشويقاً للنشء، ودافعة لهم للتعلم الذاتي، والقراءة الناقدة، واكتساب المعارف والمهارات المختلفة.

٧-تطوير عمليات التعليم والتعلم المتعلقة بمهارات اللغة العربية.

٨-التوسع في برامج الحضانة ورياض الأطفال، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

ب-التعليم العالي:

١-تعزيز تواصل الطلبة والطالبات المبتعثين والمبتعثات مع مؤسسات الدولة، وحفزهم على إجراء البحوث والدراسات المرتبطة بالتحديات التنموية في المملكة، ودعمهم في تحويل نتائج تلك البحوث إلى منتجات ومشروعات تطبيقية.

٢-المواءمة بين مخرجات التعليم، ومتطلبات سوق العمل.

٣-استيعاب مخرجات الابتعاث الخارجي والجامعات المحلية في سوق العمل.

٤-العمل على حصول طلاب الجامعة على خبرة عملية خلال الدراسة؛ عن طريق العمل الجزئي، وبرامج التدريب التعاوني، وبرامج خدمة المجتمع، والمشروعات التطوعية.

٥-تطوير مناهج التعليم؛ بما يحفز على البحث والاكتشاف والابتكار.

٦-إعطاء الجامعات الحكومية الاستقلالية الإدارية والمالية، والعمل على إقرار نظام الجامعات الجديد.

٧-تعزيز كفاءة التعليم العالي، والتوسع في التقويم والاعتماد الأكاديمي.

٨-الاستمرار في برامج الابتعاث الخارجي للجامعات العالمية المتميزة في التخصصات والمجالات التي تتطلبها خطط التنمية، وتلبي حاجة سوق العمل.

رؤية المملكة ٢٠٣٠:

أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها يوم الاثنين ١٨/ ١٤٣٧/٧هـ مشروع (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠)، وطلب من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك. كما طلب من الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى تنفيذ هذه الرؤية. (الشويعر، ٢٠١٦، متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.alweeam.com.sa/408727/سارة-الشويعر-تكتب-ما-الجديد-الذي-تضمنت/).

وقد جاءت الرؤية ٢٠٣٠ لتوفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة في ضوء السياسة التعليمية للمملكة، ورفع جودة مخرجاته، وزيادة فاعلية البحث العلمي، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتنمية الشراكة المجتمعية، والارتقاء بمهارات وقدرات منسوبي التعليم، إلى جانب تحقيق الأهداف التالية: (رؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٦)

- سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.
- تطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية.
- استحداث مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية، والتعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج، والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية وتأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتطوير المناهج الدراسية.
- التوسع في التدريب المهني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، والتركيز على فرص الابتعاث في المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة.
- تمكين الطلاب من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية، والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل العلمي.
- عقد شراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً ودولياً، إضافة إلى إنشاء المنصات التي تعنى بالموارد البشرية.
- الاستثمار في التعليم وتزويد الطلاب والطالبات بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، وحصول كل طفل على فرص التعليم الجيد.

- تطبيق برنامج «ارتقاء» الذي يهدف لإشراك الأسر في ٨٠ في المئة من الأنشطة المدرسية في تعليم أبنائهم في ٢٠٢٠.
- وضع مؤشرات لقياس مخرجات التعليم ومراجعتها سنوياً.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة.

برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠:

انطلق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ في بداية العام ٢٠١٦ بمشاركة وزارة التعليم ضمن قطاعات الدولة، باعتباره أحد البرامج التنفيذية المنبثقة من الرؤية يعد الأجهزة الحكومية المشاركة في البرنامج لأداء الدور المناط بها من خلال وضع أهدافها ومستهدفاتها المرحلية التي ترغب في الوصول إليها بحلول عام ٢٠٢٠ كجزء من تحقيق أهداف ومستهدفات الرؤية، ومن ثم وضع مبادرات لها وربطها بمؤشرات قياس أداء لضبط فاعلية الأثر المتوقع من البرنامج(برنامج التحول الوطني، ٢٠٢٠، ص.ص١٠٤-١٠٥).

٨-الاستراتيجية الوطنية للتحول الى مجتمع المعرفة:

في عام ١٤٣٣ه صدر أمر المقام السامي رقم ٥٤٦ بتكليف لجنة برئاسة معالي وزير الاقتصاد والتخطيط "للخروج باستراتيجية وطنية شاملة وعملية، للتحول إلى مجتمع المعرفة مدعومة ببرامج تنفيذية وزمنية محددة التكلفة". وقدُنفِّذ هذا الامر بإعداد هذه الاستراتيجية التي تشمل أيضاً وضع خطة تنفيذية لتحقيقها.

وتنطلق الاستراتيجية الوطنية لبناء مجتمع المعرفة بما فيه الاقتصاد القائم على المعرفة من الرؤية التالية" :بحلول عام (١٤٥٢/٥١هـ ٢٢٣٢م)، تصبح المملكُة مجتمعاً معرفياً في ظل اقتصاد على قائم المعرفة مزدهرٍ متنوع المصادرٍ والإمكانات، تقوده القد ارت البشرية المنتجة والقطاعُ الخاص، ويوفر مستوى معيشياً مرتفعاً، ونوعيةً حياة كريمة، وتتبوأ مكانه مرموقة، كدوله رائدة إقليميا ودوليًا". (موقع وزارة التخطيط والاقتصاد الوطني،٢٠١٧)

المناهج الدراسية:

تعد المناهج الدراسية من أهم عناصر منظومة التعليم، ولها الأثر الكبير في تنمية المجتمع وبناء الإنسان القادر على العطاء والإبداع، فالمناهج هي الأداة الأساسية التي تستخدمها العملية التربوية لتحقيق أهدافها، وأداء وظيفتها في تربية أفراد المجتمع وتنشئتهم وتربيتهم حتى ينفعوا أنفسهم ومجتمعهم. (محمد، ١٤٢٧، ص ٧). ولهذا أولت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية عناية خاصة بالمناهج الدراسية باعتبارها

وسيلة هامة من وسائل التربية والتعليم (وزارة المعارف، ١٤١٦، ص ٣٨). وبالنسبة للتعليم العام تتمثل المناهج الدراسية في الآتي:

جدول (١): المنهج المدرسي لطلاب التعليم العام

المرحلة	ثلاث سنوات	المواد الدراسية
الابتدائية	ست سنوات	القرآن الكريم، القرآن الكريم وتجويده، التوحيد، الفقه والسلوك، الحديث والسيرة، اللغة العربية التربية، الاجتماعية والوطنية الرياضيات، العلوم، اللغة الإنجليزية، التربية الفنية والمهنية، التربية البدنية.
المتوسطة	ثلاث سنوات	القرآن الكريم، التفسير، الحديث، الفقه، التوحيد، الرياضيات، العلوم، اللغة الإنجليزية، اللغة العربية الدراسات الاجتماعية والوطنية الحاسب الآلي، التربية الفنية، التربية البدنية
الثانوية	ثلاث سنوات	اول ثانوي: رياضيات، فيزياء، كيمياء، احياء، علم نفس، قران كريم، توحيد وحديث، اللغة الانجليزية، الدراسات الاجتماعية والوطنية وغيرها ثاني ثانوي يمكن الطالب من اختيار علمي او ادبي علمي: المواد العلمية مع حذف بعض من المواد الادبية، ادبي: مواد ادبية مع حذف المواد العلمية

وقد شهدت مناهج التعليم العام بالمملكة مشروعات متتابعة تهدف إلى تطوير العملية التعليمية بكافة مراحلها ومكوناتها، من أهمها **المشروع الشامل لتطوير المناهج** (١٤١٩)، **ومشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام** (مشروع تطوير، ١٤٢٨)، ومن المخرجات الرئيسة للمشروع الشامل لتطوير المناهج سلسلة (لغتي)، و(لغتي الجميلة) للمرحلة الابتدائية، و(لغتي الخالدة) للمرحلة المتوسطة مع مشروعات أخرى تهتم بتطوير منهج اللغة العربية (الدخيل، ٢٠١٦، ص٣٢٧). كما يعد **مشروع تطوير مناهج الرياضيات والعلوم الطبيعية** في المملكة العربية السعودية من المشروعات التربوية الرائدة في المنطقة، ويهدف إلى التطوير الشامل لتعليم الرياضيات والعلوم من خلال تطوير المناهج والمواد التعليمية والتقويم والتعلم الالكتروني والتطوير المهني، وذلك بالاعتماد على ترجمة ومواءمة مواد تعليمية عالمية أثبتت فاعليتها في تحسين التعليم، ويقوم هذا المشروع على موائمة سلاسل عالمية متميزة لمناهج الرياضيات والعلوم الطبيعية (سلاسل ماجروهيل McGraw- Hill) لجميع مراحل

التعليم العام (الابتدائي، المتوسط، الثانوي) في المملكة العربية السعودية، وللاستفادة من الخبرات العالمية المتميزة في هذا المجال بما يواكب الدول المتقدمة لبناء جيل إيجابي قادر على حل مشكلاته، ومشكلات مجتمعه ووطنه ويسهم بشكل فعال في بنائهما ورقيهما ومنعتهما. وتتمثل رؤية هذا المشروع في تطوير قدرات وإبداعات ومهارات طلاب التعليم العام في المملكة العربية السعودية للوصول إلى فهم عميق للمادة العلمية وبناء مفاهيم جديدة وحل المشكلات وابتكار وتطوير المنتجات والاتصال واستخدام التقنية وفق أحدث المعايير العلمية العالمية لتلبية احتياجات سوق العمل المتطور وقيم المجتمع ومتطلبات الريادة في سباق التنافسية العالمي. (الشايع؛ وعبد الحميد، ٢٠١١، ص١١٣).وكان آخرها تطوير مناهج اللغة الإنجليزية وفق سلاسل عالمية(Macmalin-Flyinghigh-Traveller)

وفي السنوات القليلة الماضية بذلت المملكة جهوداً حثيثة لفتح أبواب التمويل الخارجي لمؤسسات التعليم في المملكة. **ومن التجارب لشراكة القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية ما أوردته الطوق (٢٠٠٦) فيما يلي:**

١-التعليم الأهلي: حقق استثمار القطاع الخاص في قطاع التعليم الأهلي في الآونة الأخيرة نقلة كبيرة، ففي العام ٢٠١٦ بلغ عدد الطلاب في التعليم الأهلي نسبة ١٥,٥%، وذلك بزيادة في نسبة النمو ٣% مقارنة بالعام ٢٠١٥، حيث تشرف وزارة التعليم على ٤٢٨٧ مدرسة أهلية، منها ١٩٤٠ مدرسة دولية، و٣٣ جامعة وكلية أهلية، في حين يبلغ مجموع عدد الطلاب بجميع مراحل التعليم الأهلي ١,١٥٣,٩٨٣ طالباً، حسب إحصائية ١٤٣٨/١٤٣٧هـ. (الخليج أون لاين، ٢٠١٧).

٢-بناء المدارس: من خلال تمويل القطاع الخاص للمشروعات التعليمية، وقد تضمنت الخطة الوطنية للمباني المدرسية عدد من الاقتراحات العملية التي يمكن تطبيقها لتمويل القطاع الخاص للتعليم، وتتمثل هذه الصيغ في بناء المباني المدرسية من قبل القطاع الخاص، وتأجيرها للحكومة، ومن ثم تحويل ملكيتها للدولة بعد فترة وجيزة، يتم خلالها استعادة كلفة التمويل المباشر من خلال تسديد الحكومة عدد من الأقساط للقطاع الخاص.

٣-دعم القطاع الخاص لبرامج الإدارة العامة للنشاط الطلابي: ومن الأمثلة على ذلك:

- قيام واحدة من الشركات الخاصة بطباعة برامج النشاط الطلابي.
- دعم أحد الشركات الوطنية الخاصة للفرق الرياضية المشاركة في دوري الإدارات التعليمية.

٤-برنامج تدريب طلاب المرحلتين الابتدائية والمتوسطة: هدف هذا البرنامج إلى إدخال مادة الحاسب الآلي في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وتدريب الطلاب والمعلمين

والقيادات المدرسية على استخدام الحاسب الآلي، وكذلك قيام المستثمر الخاص بعقد دورات تدريبية بأسعار رمزية لأولياء الأمور وتشارك العائد المادي مع المدارس.

٥-مشروع النقل المدرسي التعاوني: يقوم هذا المشروع على تحمل الشركة السعودية للنقل الجماعي بنقل الطلاب إلى المدارس يومياً مقابل مبلغ مالي.

٦-الأثاث المدرسي: حيث تم اعتماد إعادة هيكلة الأثاث المدرسي في العام ٢٠٠٢ باستخدام منتجات (طيف) من الخشب الصناعي من ألواح البلاستيك.

ومن النماذج الأخرى لشراكة القطاع الخاص في تمويل التعليم بالمملكة، تعاون جامعة الملك سعود مع مؤسسات المجتمع وأفراده لتوفير مصادر أخرى لتمويل أنشطتها المجتمعية، ومنها: (الحربي، ٢٠١٥، ص١٥٨)

- التبرعات النقدية من بعض الشركات السعودية العالمية، مثل: شركة أرامكو، وشركة سابك.
- إيرادات كراسي البحث العلمي الممولة من القطاع الخاص، والتي وصل عددها في الجامعة إلى (٩١) كرسي بحث.
- مشاريع أوقاف الجامعة والمدعومة من الشركات والبنوك السعودية، وبعض رجال الأعمال.

وتضيف الباحثة بعض النماذج لشراكة القطاع الخاص في تمويل التعليم في بعض مناطق المملكة، وهي:

- مساهمة شركة الراجحي المصرفية في تمويل بعض المشروعات المدرسية في مناطق المملكة.
- مشروع إفطار الطلاب والطالبات بمنطقة عسير الذي شارك رجال الأعمال في تحمل نفقاته كمساهمة في دعم التغذية المدرسية.
- تقديم بعض الشخصيات العامة لجوائز تشجيعية للطلاب المتميزين، على سبيل المثال: جائزة الأمير محمد بن فهد للتفوق العلمي.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة السابقة، إلا أن واقع شراكة القطاع الخاص في تمويل التعليم ما يزال ضعيفاً، ويمكن الاستدلال على ذلك من واقع نتائج الدراسات العلمية الحديثة، حيث أظهرت دراسة الشمري (٢٠١٦) أن واقع إسهام القطاع الخاص في دعم برامج التربية الخاصة في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض جاء بدرجة (منخفضة)، وتمثلت هذه الإسهامات في تقديم الدعم للأنشطة الطلابية المخصصة للطلاب، وتوفير وسائل نقل مناسبة لهم، وتأمين الأجهزة التعليمية، والإسهام في إنشاء

صناديق خيرية، إضافة إلى تأسيس مراكز لتدريب المعلمين. وخلصت دراسة الفريح (٢٠١٥) إلى أن واقع إسهام المؤسسات الخيرية في تمويل التعليم العام بمنطقة القصيم منخفض جداً، وأن أبرز المجالات التي يمكن للجمعيات الخيرية المساهمة من خلالها في تمويل التعليم العام الأنشطة التوعوية للطلاب، وتقديم حوافز للمتفوقين. كما أوضحت دراسة القحطاني (١٤٢٩ه) ضعف واقع استثمار القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وحاجة التعليم العام لاستثمار القطاع الخاص في بناء قاعدة قوية من القطاع الخاص التعليمي قادرة على إعداد طلاب متميزين.

- **بنية النظام التعليمي (السلم التعليمي):**

يبدأ السلم التعليمي بالمملكة العربية السعودية كغيرة في الدول بمراحل مختلفة، والتي قد يتفق فيها مع بعض النظم التعليمية في بعض الدول، وقد يختلف مع بعض نظم الدول الأخرى. ويتمثل السلم التعليمي بالمملكة العربية السعودية في المراحل التالية:

١- **مرحلة رياض الأطفال:**

تمثل المرحلة الأولية والتمهيدية لدخول المرحلة الابتدائية. يلتحق بها الاطفال من سن الرابعة او الخامسة وينتقلون بعد قضاء عام او عامين فيها الى المرحلة الابتدائية. ومن المعروف ان دور الحضانة ورياض الاطفال في المملكة العربية السعودية لا تدخل ضمن السلم التعليمي ولا يتبع كثير منها للدولة من الناحية الرسمية (محمد،٢٠١٣، ص٢٠١). وقد حددت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية أهداف التعليم لرياض الأطفال كما يلي: (العتيبي؛ والسويلم،٢٠٠٢، ١٧)

١- صيانة فطرة الطفل ورعاية نموه الخلقي والعقلي والجسمي في ظروف طبيعية سوية لجو الأسرة متجاوبة مع مقتضيات الإسلام.
٢ – تكوين الاتجاه الديني القائم على التوحيد، المطابق للفطرة.
٣ – أخذ الطفل بآداب السلوك، وتيسير امتصاصه الفضائل الإسلامية، والاتجاهات الصالحة بوجود أسوة حسنة وقدوة محببة أمام الطفل.
٤ – إيلاف الطفل الجو المدرسي، وتهيئته للحياة المدرسية أو نقله برفق من (الذاتية المركزية) إلى الحياة الاجتماعية المشتركة مع أترابه.
٥ – تزويده بثروة من التعابير الصحيحة والأساسيات الميسرة والمعلومات المناسبة لسنه والمتصلة بما يحيط به.
٦ – تدريب الطفل على المهارات الحركية وتعويده العادات الصحيحة وتربية حواسه وتمرينه على حسن استخدامها.

٧ – تشجيع نشاطه الابتكاري وتعهد ذوقه الجمالي وإتاحة الفرصة أمام حيويته للانطلاق الموجه.
٨ – الوفاء بحاجات الطفولة وإسعاد الطفل وتهذيبه في غير تدليل ولا إرهاق.
٩ – التيقظ لحماية الأطفال من الأخطار وعلاج بوادر السلوك غير السوي لديهم، وحسن المواجهة لمشكلات الطفولة.

٢-المرحلة الابتدائية:

المرحلة الابتدائية هي القاعدة التي يرتكز عليها إعداد الناشئين للمراحل التالية من حياتهم، وهي مرحلة عامة تشمل ابناء الامة جميعاً. وتزودهم بالأساسيات من العقيدة الصحيحة والاتجاهات السليمة والخبرات والمعلومات والمهارات. ولا شك بأن المرحلة الابتدائية تمثل قاعدة الهرم التعليمي، وتمتد على مدى ست سنوات دراسية يلتحق بها الطالب من سن السادسة. وقد حددت سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية اهداف التعليم في المرحلة الابتدائية وهي كالاتي: (الزامل، ٢٠٠٨، ص٤)

١. تعهد العقيدة الاسلامية الصحيحة في نفس الطفل ورعايته بتربية اسلامية متكاملة، في خلقه وجسمه وعقله ولغته وانتمائه الى امة الاسلام.
٢. تدريبه على اقامة الصلاة، وأخذه بآداب السلوك والفضائل.
٣. تنمية المهارات الأساسية المختلفة وخاصة المهارة اللغوية، والمهارة العددية والمهارات الحركية.
٤. تزويده بالقدر المناسب من المعلومات في مختلف الموضوعات.
٥. تعريفه بنعم الله عليه في نفسه، وفي بيئته الاجتماعية والجغرافية، ليحسن استخدام النعم وينفع نفسه وبيئته.
٦. تربية ذوقه البديعي، وتعهد نشاطه الابتكاري، وتنمية تقدير العمل اليدوي لديه.
٧. تنمية وعيه ليدرك ما عليه من الواجبات وما له من الحقوق، في حدود سنه وخصائص المرحلة التي يمر بها، وغرس حب وطنه والاخلاص لولاة الامر.
٨. توليد الرغبة لديه في الازدياد من العلم النافع والعمل الصالح، وتدريبه على الاستفادة من اوقات فراغه.
٩. إعداد الطالب لما يلي هذه المرحلة.

٣-المرحلة المتوسطة:

المرحلة المتوسطة هي الحلقة الوسطى من حلقات التعليم العام، يلتحق بها الطالب بعد اجتياز المرحلة الابتدائية. مدة الدراسة بها ثلاث سنوات دراسية، يلتحق الطالب بعدها بالمرحلة الثانوية. وهذه المرحلة مع انها متميزة بأهدافها ومناهجها الا انها تعتبر

امتداد للمرحلة الابتدائية (حكيم، ٢٠١٢، ص٧٦). وتتمثل أهداف المرحلة المتوسطة كما حددتها سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية فيما يلي: (العقيل،٢٠٠٥، ص ٥٦-٥٧):

١. تمكين العقيدة الاسلامية في نفس الطالب وجعلها ضابطة لسلوكه وتصرفاته، وتنمية محبة الله وتقواه وخشيته في قلبه.
٢. تزويده بالخبرات والمعارف الملائمة لسنه، حتى يلم بالأصول العامة والمبادئ الاساسية للثقافة والعلوم.
٣. تشويقه الى البحث عن المعرفة، وتعويده التأمل والتتبع العلمي.
٤. تنمية القدرات العقلية والمهارات المختلفة لدى الطالب، وتعهدها بالتهذيب والتوجيه.
٥. تربيته على خدمة مجتمعه ووطنه، وتنمية روح النصح والاخلاص لولاة الامر.
٦. حفز همته لاستعادة امجاد امته المسلمة التي ينتمي إليها، واستئناف السير في طريق العزة والمجد.
٧. تعويده الانتفاع بوقته في القراءة المفيدة، واستثمار فراغه في الاعمال النافعة، وتصريف نشاطه بما يجعل شخصيته الاسلامية مزدهرة قوية.
٨. تقوية وعي الطالب ليعرف-بقدر سنه-كيف يواجه الاشاعات المضللة والمذاهب الهدامة، والمبادئ الدخيلة.

٤/ المرحلة الثانوية:

للمرحلة الثانوية طبيعتها الخاصة من حيث سن الطلاب وخصائص نموهم فيها، وهي تستدعي الواناً من التوجيه والاعداد وتضم فروعاً مختلفة يلتحق بها حاملو الشهادة المتوسطة وفق الانظمة التي تضعها الجهات المختصة. وهذه المرحلة تشارك غيرها من المراحل في تحقيق الاهداف العامة للتربية والتعليم، بالإضافة إلى ما تحققه من اهدافها الخاصة. وأهداف المرحلة الثانوية كما حددتها سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية تتحدد في الآتي: (عزازي، ٢٠١٢، ص٣٣)

١. متابعة تحقيق الولاء لله وحده، وجعل الاعمال خالصة لوجهه ومستقيمة في كافة جوانبها على شرعه.
٢. دعم العقيدة الاسلامية التي تستقيم بها نظرة الطالب الى الكون والانسان والحياة في الدنيا والآخرة وتزويدهم بالمفاهيم الاساسية والثقافة الاسلامية التي تجعله معتزاً بالإسلام، قادراً على الدعوة اليه والدفاع عنه.
٣. تحقيق الوفاء للوطن الاسلامي العام وللوطن الخاص، بما يوافق هذه السن، من تسام في الأفق، وتطلع الى العلياء وقوة في الجسم.

٤. تعهد قدرات الطالب واستعداداته المختلفة التي تظهر في هذه الفترة، وتوجيهها وفق ما يناسبه وما يحقق اهداف التربية الاسلامية في مفهومها العام.
٥. تنمية التفكير العلمي لدى الطالب، وتعميم روح البحث والتجريب والتتبع المنهجي، واستخدام المراجع والتعود عل طرق الدراسة السليمة.
٦. تخريج عدد من المؤهلين مسلكياً وفنياً لسد حاجة البلاد في المرحلة الاولى من التعليم، والقيام بالمهام الدينية والاعمال الفنية من (زراعية وتجارية وصناعية).
٧. تحقيق الوعي الاسري لبناء اسرة اسلامية سليمة.
٨. تكوين الوعي الطلابي الذي يواجه به الطالب الافكار الهدامة والاتجاهات المضللة.

وقد شهد التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية عددا من التجارب التطويرية، فمنذ إنشاء أول مدرسة ثانوية بمكة المكرمة عام ١٣٤٥ هـ (١٩٢٦م) بمسمى المعهد العلمي، مروراً بإنشاء مدرسة البعثات بمكة المكرمة عام ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) (السنبل، ٢٠١٦ م، ص ١٧٦ -١٧٨) توالت مراحل التطوير لتبدأ في عام ١٩٧٥ م بتجربة التعليم الثانوي الشامل، وفي عام ١٩٨٥م كانت تجربة التعليم الثانوي المطور الذي أوقف العمل به عام ١٩٩٢ م، وفي عام ٢٠٠٥ م، وبالتزامن مع نظام التعليم الثانوي السنوي، تم تطبيق تجربة التعليم الثانوي الجديد القائم على نظام المقررات الدراسية، ليتناسب مع الرؤية الجديدة للمتعلم. (الزامل، ٢٠١٥، ص٩٤).

ونظام المقررات يعمل على سد الفجوة بين مخرجات التعليم العام ومتطلبات التعليم الجامعي من مهارات أساسية يكتسبها الطلاب خلال دراستهم في هذا النظام. ويتكون نظام المقررات الدراسية – حسب دليل نظام المقررات (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٢) من مجموعة من المتطلبات التي يجب أن يجتازها الطالب للحصول على شهادة إتمام المرحلة الدراسية؛ ولعل من أهم هذه المتطلبات تقديم الأبحاث الصفية في مختلف المقررات، وتتراوح درجات البحث ما بين خمس درجات إلى خمسة وأربعين درجة في المقرر الواحد.

وحديثاً انتهت مشاريع التغيير إلى استحداث نظام تعليمي مطور في جميع مدارس المملكة بحيث يكون بديلاً للنظام القديم، ويوازي في ذات الوقت نظام المقررات وهو ما يعرف بـ **"النظام الفصلي"**، الذي تمت الموافقة عليه بقرار رقم ٣١٥٤٣ وتاريخ ٧/ ٨/ ١٤٣٥هـ الموافق ٦/ ٦/ ٢٠١٤م؛ أي بعد عشر سنوات من تطبيق نظام المقررات لأول مرة (الخطة الدراسية للنظام الفصلي، ٢٠١٥).

ويعرف النظام الفصلي بأنه: " نظام تعليم مستحدث، يقوم على تنويع أدوات الحصول على المعرفة للطالب، ومن ثم إعادة إنتاجها بما يحقق بيئة تعليمية نشطة

وفاعلة وخلاقة، إذا ما توفرت المقومات المادية والبشرية القادرة على تطبيق أسس وقواعد النظام بشكل صحيح" (الشهري، ٢٠١٥، ص٦٥٧).

وتقوم فكرة النظام الفصلي بالمجمل على الكيف لا الكم الذي كان غالباً في النظام التقليدي، حيث تم تقليص المواد التي يدرسها الطالب بالمجمل، وتم التخفيف من الطرق التقليدية المعتمدة على التلقين والاسترجاع، واتجهت الخطة في النظامين إلى ما يمكن تسميته إعادة إنتاج المعرفة من خلال البحوث والتقارير والمشاريع التي ينتجها الطلاب في ضوء المادة العلمية التي يتلقونها. (الخطة الدراسية للنظام الفصلي، ٢٠١٥).

٥/ مرحلة التعليم العالي:

وهي المرحلة الرابعة والاخيرة من مراحل التعليم. ويبدأ التعليم فيها بعد المرحلة الثانوية. ويوجد في المملكة العربية السعودية عدداً من الجامعات والمعاهد العليا حيث بلغ عدد الجامعات في المملكة العربية السعودية ٣٠ جامعة ومن ذلك: جامعة الملك سعود، جامعة الملك عبدالعزيز، جامعة الامام محمد بن سعود، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة وجامعه ام القرى بمكة المكرمة وغيرها. (محمد،٢٠١٣، ٢٠٥).

وأهداف التعليم العالي كما حددتها سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية (الحقيل،١٩٩٩، ١٨٨):

١. تنمية عقيدة الولاء لله ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الاسلامية التي تشعره بمسئوليته امام الله عن امة الاسلام لتكون امكانياته العلمية والعملية نافعة مستمرة.

٢. اعداد مواطنين اكفاء مؤهلين علمياً وفكرياً تأهيلاً عالياً لأداء واجبهم في خدمة بلادهم والنهوض بأمتهم في ضوء العقيدة السليمة ومبادئ الاسلام السديدة.

٣. اتاحة الفرصة امام النابغين للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة.

٤. القيام بدور ايجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي في الآداب والعلوم والمخترعات، وايجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية.

٥. النهوض بحركة التأليف والانتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الفكرة الاسلامية ويمكن البلاد من دورها القيادي لبناء الحضارة الانسانية على مبادئها الاصيلة التي تقود البشرية الى البر والرشاد وتجنبها الانحرافات المادية والالحادية.

٦. ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة الى لغة القرآن الكريم، وتنمية ثروة اللغة العربية من المصطلحات فيما يسد حاجة التعريب، ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنين.

٧. القيام بالخدمات التدريبية والدراسات التجديدية التي تنقل الى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي ان يطلعوا عليه مما جد بعد تخرجهم.

٦/ التعليم الاهلي:

يعد التعليم الاهلي في المملكة رافداً مسانداً للتعليم الحكومي بجميع مستوياته، فهناك المدارس الاهلية الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية. كما انه يسهم في دور ايجابي في تنمية القوى البشرية للمجتمع. ومن هنا نصت سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على تشجيع الدولة للتعليم الاهلي في كافة مراحله، ويخضع لإشراف الجهات التعليمية المختصة فنياً وادارياً. ونظراً لما توليه المملكة العربية السعودية من اهتمام ورعاية للتعليم الاهلي فقد افردت له وثيقة سياسة التعليم فصلاً كاملاً يحدد اطاره وضوابطه واسسه العامة، وجاء في الوثيقة ما يلي:

١. تشجع الدولة التعليم الاهلي في كافة مراحله ويخضع لإشراف الجهات التعليمية المختصة فنياً وادارياً.

٢. الترخيص بافتتاح المدارس والمعاهد الاهلية خاص بالجهات التعليمية المختصة ولا يسمح به لغير السعوديين.

٣. يوضح نظام التعليم الاهلي الشروط التي يجب توافرها فيه والواجبات التي يلتزم بها.

٤. لا يحق للتعليم الاهلي ان يمنح الشهادات العامة في جميع مراحل التعليم. (الحامد؛ زيادة؛ العتيبي؛ متولي،٢٠٠٧، ص ١٨٤).

٧/ التعليم الفني والتدريب المهني:

ترجع الجذور الاولى لاهتمام المملكة العربية السعودية بالتعليم الفني الى عام ١٣٦٩ه عندما افتتحت أول مدرسة صناعية متوسطة بجدة لإعداد القوى البشرية المدربة التي يمكنها ان تسهم بفعالية في تنمية المجتمع السعودي بعد ان أدركت الدولة ان التعليم الفني دعامة صنع الحضارة الحديثة. وعلى الرغم من ان عدد الذين التحقوا بالمدرسة ٣٠ طالب الا ان هذا العدد بالرغم من ضآلته يمثل النواة الاولى لبداية نظام تعليمي لم تعرفه المملكة من قبل وهو نظام التعليم الفني. اما التعليم التجاري بدأ عام ١٣٨٠ه بافتتاح أربع مدارس تجارية في كل من الرياض الدمام مكة وجدة وقد ظلت الادارة العامة للتعليم الفني بوزارة المعارف هي المسئولة عن هذه الأنواع إلى ان تم انشاء المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني عام ١٤٠٠ه.وتشمل أنواع التعليم الفني ما يلي: (الحامد؛ وآخرون،٢٠٠٧، ١٥٣):

- التعليم الفني الصناعي.
- التعليم الفني التجاري.
- التعليم الفني الزراعي.
- التدريب المهني.

- الكليات التقنية

٨/ أنظمة تعليمية ذات أهداف نوعية:

يوجد في المملكة العربية السعودية الى جانب التعليم العام والعالي والفني، انواع اخرى من التعليم ذات اهداف نوعية متعددة. ويأتي اهتمام الدولة بهذه الانظمة جميعها في إطار المبادئ والسياسات الاجتماعية والتعليمية الرامية الى توسيع قاعدة التعليم، وتنويعه لمقابلة احتياجات الافراد والمؤسسات المختلفة، ولمواكبة الاتجاهات والمفاهيم التربوية المعاصرة مثل: التربية للجميع، التربية المستمرة والتربية من اجل التنمية. ومن أنواعه (الحامد؛ وآخرون،٢٠٠٧، ٢٠٧):

- تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تعليم الكبار ومحو الامية.
- مدارس تحفيظ القران.
- المعاهد العلمية.
- التعليم العسكري.
- التعليم الاجنبي.
- التعليم الصحي والطبي.

كما ويوجد أنظمة تقنية متعددة في الجامعات السعودية منها:

المكتبة الرقمية السعودية: هي أكبر تجمع أكاديمي لمصادر المعلومات في العالم العربي، حيث تضم أكثر من ٣١٠ آلاف مرجع علمي، تغطي كافة التخصصات الأكاديمية، وتقوم بالتحديث المستمر لهذا المحتوى؛ مما يحقق تراكماً معرفياً ضخماً على المدى البعيد. وتوفر المكتبة لجميع الجامعات السعودية مظلة واحدة، تقوم من خلالها بالتفاوض مع الناشرين حول مختلف القضايا القانونية والمالية، وفي هذا توفير كبير للمال وللجهود، من خلال التكتل تحت مظلة واحدة، تستطيع من خلالها أن تحصل على مزيد من المنافع والحقوق أمام الناشرين.

كما أنها توفر بيئة رقمية لمختلف الجامعات السعودية، والجهات البحثية المشتركة معها، ويوجد في هذه البيئة من المنافع والمزايا ما لا يمكن لجهة واحدة أن تقوم به، أو أن تصل إليه، ومن هذه المزايا:

- إدارة مركزية واحدة، تقوم بإدارة هذا المحتوى الضخم، وتحديثه باستمرار.
- تبادل مشترك للمنفعة، فأي جامعة ستستفيد مما توفره سائر الجامعات الأخرى، في أي حقل علمي.
- تعزيز مكانة الجامعات عند تقييمها، من اجل الاعتماد الأكاديمي، وذلك من خلال مصادر ثرية، وحديثة، وينشرها أفضل الناشرون العالميون.

• ردم الفجوة بين الجامعات السعودية، حيث تستطيع الجامعات الناشئة الحصول على نفس الخدمة التي تحصل عليها الجامعات السعودية الكبرى. (وزارة التعليم he.moe.sa.).

انظمة ادارة التعلم "بلاك بورد": يستخدم في الجامعات وهو نظام لإدارة عملية التعليم ومتابعة الطلبة ومراقبة كفاءة العملية التعليمية في المؤسسة التعليمية، يتيح النظام فرص كبيرة للطلبة في أن يتواصلوا مع مقرراتهم الدراسية خارج قاعة المحاضرات في أي مكان وفي أي وقت وذلك من خلال أدوات متنوعة للاطلاع على محتوى المادة العلمية للمقرر والتفاعل معها بطرق ميسرة بالإضافة إلى التواصل مع أستاذ المقرر وبقية الطلبة المسجلين في نفس المقرر بوسائل إلكترونية مختلفة. ويتكون من أدوات ووسائل تتيح لأعضاء الهيئة التدريسية القدرة على بناء مقررات ديناميكية وتفاعلية بسهولة كبيرة مع إدارة محتوى هذه المقررات بطريقة مرنة وبسيطة وحتى يتمكن من القيام بالمهام اليومية للعملية التعليمية بشكل فعال.

تقويم نظام التعليم بالمملكة (وضع التوصيات والمقترحات) :

سعت الباحثة من خلال هذه المرحلة إلى وضع مقترحات لما يمكن أن تكون عليه الأنظمة الفرعية لنظام التعليم بالمملكة، وذلك للتغلب على المشكلات الأساسية، وتحسين نقاط الضعف. وقد تم ذلك من خلال التعرف على الحلول المختلفة للتغلب على تلك المشكلات التي تعوق نظام التعليم السعودي عن تحقيق أهدافه، من خلال ما أوصت به الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بمشكلات التعليم السعودي، وفي ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية، وفيما يلي عرض لهذه الحلول:

الحلول المقترحة لحل مشكلات مدخلات النظام

أ-المدخلات الفكرية:

في ضوء ما تم عرضه من مشكلات المدخلات الفكرية لنظام التعليم السعودي، وبعد مراجعة ما تم التوصل إليه من آراء ومقترحات تتعلق بحلول هذه المشكلات، تم تحديد البدائل التالية:

فيما يتعلق بسياسة نظام التعليم، توصي الباحثة بما يلي:

- محاولة إعادة صياغة وثيقة سياسة التعليم بحيث يتم استنباط أفكار جديدة وحديثة تتواكب مع متطلبات العصر من التكنولوجيا.
- تشكيل لجنة خاصة لتوضيح أسباب عدم تطبيق بعض بنود السياسة التعليمية على أرض الواقع.

- إعادة صياغة وثيقة سياسة التعليم بأسلوب مناسب للجميع، والتأكد من وضوحها، وتسلسل أفكارها حتى يسهل فهمها واستيعابها، ومن ثم تطبيقها.
- العمل على تحديد الأساليب العلمية التي تضمن تحويل أهداف وثيقة سياسة التعليم إلى واقع يسهل تطبيقه.
- إعداد دليل لوثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية يسلم لكل معلم عند التحاقه بسلك التعليم. وتتفق دراسة الشهوان (٢٠١٢) مع ما سبق وتوصي بما يلي:
- إجراء دراسات حديثة لتحليل محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة من أجل التحديث والتطوير وتبني التحليل الدوري للسياسة التعليمية، وتحديد الأهداف والغايات في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، على أن تكون الأهداف محددة وواضحة مع وضع معايير لقياس تحقيق هذه الأهداف.
- إعطاء المراحل الأولى من التعليم الاهتمام الكافي لأهميتها في غرس المبادئ المرغوبة.
- الاهتمام بالبحث العلمي والدراسات التي تتناول العملية التربوية والتعليمية.
- تبني مفهوم التخطيط لكل عمل تربوي، لما لذلك من أهمية ودور بالغين.
- المحافظة على الثوابت العقائدية في وثيقة سياسة التعليم والسياسات التعليمية.
- تبني المشاركة لجميع هيأت المجتمع في بناء السياسة التعليمية للدولة.
- التركيز في الجودة والنوعية في المخرجات التعليمية.

أما فيما يخص المناهج الدراسية، توصي الباحثة بما يلي:

- تدريب المعلمين على تدريس المناهج المطورة بشكل مكثف، وخاصة في المرحلة الابتدائية.
- إعادة بناء الخطة الدراسية بحيث تتناسب مع محتوى المناهج المطورة.
- تفعيل دور الطالب وفق المنظور البنائي.
- تدريب المعلمين مهنياً على توظيف الفكر البنائي في تدريس مناهج الرياضيات والعلوم المطورة. وفي هذا المجال توصي دراسة الأحمدي (٢٠١٢) بما يلي:
- إتاحة الفرصة للمجتمع في المشاركة بإعداد المناهج الدراسية بقصد زيادة المشاركة المجتمعية في البناء التعليمي والتطوير.

- المتابعة والتقويم المستمر للمناهج من قبل جهات مختصة بقصد إضافة ما يستحدث من نظريات واتجاهات جديدة ومعرفة ما وصلت إليه الدول المتقدمة في مناهجها والاستفادة من تجاربها.
- التركيز على المناهج التجريبية التي تتيح لطالب فرصة التجربة مما يؤدي إلى توسعه مداركه وتنمية المهارات العملية لديه.
- الحاجة إلى إدخال تعلم اللغة الانجليزية منذ الصف الأول للتعليم والالزام بها نظرا لكونها اللغة العالمية والحاجة الماسة لممارستها.
- الاستعانة بالوسائل التعليمية الحديثة التي تتيح لنا التنوع في المناهج المتبعة في التعليم خاصة ما يكون تجريبيا منها.

ب-المدخلات البشرية:

فيما يتعلق بالكثافة الطلابية أوصت دراسة الغامدي (٢٠١٦) بالآتي:

- الدراسة المتأنية لإحداث مدارس جديدة في القرى والهجر ذات الأعداد القليلة، أو دمجها دون إخلال برؤية الوزارة في نشر التعليم.
- أهمية التوسع عاجلاً في إنشاء المباني المدرسية الحكومية الكبيرة، والتخلص من المباني المستأجرة.
- الاستفادة القصوى من الطاقة الاستيعابية للمباني المدرسية الكبيرة، وتوفير الاحتياجات اللازمة.
- التوسع في التعليم الأهلي، وبالأخص المدارس الكبيرة وإسناد إدارة وتشغيل المدارس الصغيرة لجهات تعليمية أهلية وفق رؤية الوزارة الاقتصادية والتربوية.
- العناية بالنقل المدرسي وتوفيره لتغطية المناطق المتباعدة دون الحاجة لاستحداث مدارس جديدة.
- الاهتمام بالدراسات المستقبلية والاسقاطية لتحديد الاحتياجات الحقيقة من المعلمين والمعلمات.

فيما يتعلق بإعداد المعلم، توصي الباحثة بما يلي:

- الاستفادة المثلى من نتائج البحوث العلمية في إعداد المعلم النموذجي في مجال التربية.
- أن تثبت المؤسسات التعليمية القائمة على إعداد المعلم نجاحها بصفة دورية، وتجتاز اختبارات الجودة بشكل مستمر، وضمان الاستمرارية والتقويم الذاتي، والتحسين المستمر، ومطابقة الأسس والمتطلبات المعيارية المعتمدة في النظم

التعليمية في ضوء التوجهات الحديثة.كما توصي دراسة هويمل والعنادي (٢٠١٥) بما يلي:

- توظيف العوامل المختلفة المحيطة بالمملكة لبناء مؤسسات إعداد معلم على مستوى عال، ومن هذه العوامل زرع نظرية الاستثمار في رأس المال البشري بين أبناء المجتمع.
- الاسترشاد بالخبرات الأجنبية في إنشاء شبكة متخصصة للإعداد المهني للمعلم تعمل للربط بين أقسام التدريب المهني والمراكز البحثية ومراكز التربية المتخصصة يتم في إطارها التعاون بين مختلف الجهات لتبادل الخبرات وزيادة معارف المعلمين وقدرتهم على الابتكار والإبداع.
- العمل على توفير مجموعة من الأنشطة التي تنمي عادات القراءة الحرة، من خلال إعداد بعض الأدلة والمراجع الإرشادية في جميع المجالات لكي يستفيد منها المعلمون والطالب، وتستخدم كمصادر للمعرفة للاستزادة العلمية وتجهيز مكتبات المدارس بما يلزم لتنمية هذه العادات.
- إيجاد نظام لتبادل الطلبة المعلمين بين المملكة العربية السعودية والدول المتقدمة تربوياً (طالب زائر)، للحصول على خبرات تربوية ناجحة من هذه الدول.
- تعزيز دور المعلم وأهمية رسالته في المجتمع، وذلك بإقامة الندوات والمحاضرات لنشر ثقافة احترام المعلم وبيان حقوقه وواجباته.
- التأكيد على الشراكة المجتمعية بين أجهزة خدمة المجتمع، والمجتمع المحلي ومؤسساته والمسئولين عن التدريب بوزارة التعليم والجامعات، في إعداد برامج ودورات في إعداد بحوث مشتركة في هذا المجال.
- حفز الطلاب المعلمين على حضور الندوات والمؤتمرات وحلقات المناقشة العلمية والتربوية للوقوف على مستجدات ومستحدثات المجالات الأكاديمية والعلمية والتربوية.
- غرس قيم العمل لدى الطلبة منذ بداية سن التعليم، وهذا واجب المعلم، مما سيسهل الكثير أمام مؤسسات إعداد المعلم.
- تكثيف فترة التدريب العملي في مؤسسات إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية، وذلك لأن هناك عدد من المهارات التي لا تكتسب إلا بالممارسة العملية المطولة.

- فرض رقابة أكبر من قبل الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي على مؤسسات إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية لضمان تطبيقها لمعايير الاعتماد والجودة كما يجب.

ج-المدخلات المادية:

فيما يتعلق بتمويل التعليم، توصي الباحثة بما يلي:

١-تأسيس جهاز رقابي ومحاسبي للتأكد من وصول الميزانية الى الجهة المستفيدة وتفعيلها بما يناسب أهداف النظام.

٢-تكثيف الخطط والبرامج الموجهة لمؤسسات القطاع الخاص؛ للتعريف بمشاريع المؤسسات التربوية في المملكة وخدماتها وتسويقها بما يسهم في خلق ثقافة مجتمعية تشجع على دعم مؤسسات التعليم، ورعاية أنشطتها مالياً.

٣-الاستفادة من التجارب الناجحة في شراكة القطاع الخاص في تمويل التعليم، وذلك بتجربة عدد منها في مؤسسات التعليم بالمملكة، وتطويعها بما يسهم في تنويع مصادر التمويل.

٤-التوجه نحو دراسة المقترحات المشار إليها في الورقة البحثية الراهنة، والاستفادة منها في تحسين واقع شراكة القطاع الخاص في تمويل التعليم السعودي، وذلك بتجربتها على عدد من المؤسسات التربوية. كما أوصت دراسة المالكي (٢٠١٣) بما يلي:

- التوجه نحو التمويل الذاتي من خلال استثمار كافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للمؤسسات التعليمية الاستثمار الأمثل، مع مراعاة العوامل الاجتماعية والتربوية.
- قصر المكافآت في التعليم العالي (الجامعي) وما يعادله على التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل، وكذلك التخصصات النادرة.
- فرض رسوم قيد رمزية أو مصاريف إدارية على الملتحقين بالكليات والأقسام النظرية في التعليم العالي (الجامعي) التي لا يحتاج إليها سوق العمل بالأخص حتى لا ينتج عن ذلك بطالة أو زيادة في معدلاتها.
- التوسع في التعليم الخاص، مراعاة أن يكون في متناول الأغلبية وتحت إشراف ورقابة الحكومة؛ حتى لا يغلب عليه الطابع التجاري إلى أن يثبت جدواه.
- إنشاء إدارة عامة لاقتصاديات التعليم تتبع للوزارة أو لكل مؤسسة تعليمية (جامعة)، تتولى كافة الأمور التي تتعلق بتنمية موارد المؤسسات التعليمية، والعمل على

استثمار الموارد التعليمية الاستثمار الأمثل من خلال ترشيد الإنفاق التعليمي ورفع كفاءة النظام التعليمي.

- التوسع في التعليم الفني والتقني والتدريب المهني مقابل الحد من التعليم الثانوي العام بما يتناسب مع المعدلات العالمية في هذا الشأن (وهي في حدود ٣٠%)، وزيادة الحوافز المادية والمعنوية لهذا النوع من التعليم بما يفوق تلك التي تقدم حاليا في التعليم الجامعي وما يعادله، وذلك للحد من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ولتأهيل وتخريج أكبر عدد ممكن من العمالة المهنية والفنية لحاجة سوق العمل الماسة له، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى للحد من الهدر المتمثل في الانفاق التعليمي على التعليم العام والعالي.
- عقد ندوة أو مؤتمر سنوي يعني باقتصاديات التعليم بشكل عام في المملكة العربية السعودية، والمشاركة في الندوات العربية والعالمية في هذا المجال، والإفادة من نتائجها وتوصياتها قدر الإمكان.
- الإفادة من التجارب الحديثة للدول المختلفة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا والدنمارك واليابان وماليزيا وغيرها، ومن المنظمات الدولية المتخصصة في مجال تمويل التعليم وسبل تنمية موارد المؤسسات التعليمية.

أما فيما يخص المباني المدرسية توصي الباحثة بما يلي:

- العمل على توفير الأراضي الحكومية في المواقع التي تزيد فيها الكثافة الطلابية بالتوجه نحو شرائها
- حسن اختيار شركات المقاولات ذات الكفاءة في تنفيذ أعمال البناء للمباني المدرسية.
- دراسة إنشاء شركات لإدارة المشروعات التابعة لوزارة التعليم، تقوم بالأعمال الإشرافية على المقاولين والاستشاريين.
- الإسراع في التخلص من البيروقراطية، والعمل على تفويض الصلاحيات الكاملة لإنجاز المشروعات في وقت قياسي.
- التوسع في إشراك القطاع الخاص في تمويل بناء المباني المدرسية، من خلال تقديم بعض الامتيازات للمشاركين.

ثانياً: الحلول المقترحة لحل مشكلات عمليات النظام

فيما يتعلق بالسلم التعليمي، أوصت دراسة الأحمدي (٢٠١٢) بما يلي:

١-الحاجة إلى زيادة التأكيد على أهمية التعليم ما قبل المدرسة، والعمل على توفيره، وانتشاره بجميع مناطق المملكة وقراها ولجميع فئات المجتمع.

٢-التركيز على مرحلة ما قبل التعليم الإلزامي " الحضانة" والعمل على إكساب الطفل السلوكيات الاجتماعية والدينية وتنمية الجوانب العقلية والجسمية.
٣-الالتزام بفتح مدارس رياض الأطفال واعتبارها شرط أساسي لدخول الطفل المدرسة حيث يتم تهيئته فكريا ونفسيا للمرحلة التالية.

أما بالنسبة للتوصيات ذات الصلة بالإشراف، فتوصي الباحثة بما يلي:

١. تخفيف الأعباء الموكلة إلى المشرفين التربويين، وتفريغهم للعمل الإشرافي، على سبيل المثال: إسناد متابعة العملية الإدارية في آلية الإشراف التربوي المباشر على المدرسة إلى الجهات المختصة بهذه العملية مثل إشراف الإدارة المدرسية والمتابعة الإدارية، وتفريغ المشرف التربوي لمتابعة الجانب الفني التربوي في العمل المدرسي.
٢. مراجعة خطط ومجالات الإشراف التربوي في وزارة التعليم وتعديلها بما يحقق التسهيلات والكفايات والمهارات والمعارف التي تتطلبها فاعلية الإشراف.
٣. معالجة الضبابية في صلاحيات المشرف التربوي في الجوانب المالية والفنية بما يخدم العمل التربوي، بحيث تكون هناك قائمة واضحة ومحددة بالصلاحيات التي يمكنه استخدامها في تطوير العمل التربوي مما يخفف من البيروقراطية.
٤. إعطاء المشرفين التربويين مزيداً من الصلاحيات التي تمكنهم من تأدية دورهم بفاعلية.
٥. أن تقوم وزارة التعليم بتوفير المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ البرامج الإشرافية، وكذلك توفير الأجهزة، والوسائل التعليمية، والحوافز المادية للمشرفين التربويين اللازمة لنجاح العملية الإشرافية.
٦. إيجاد معايير محددة لاختيار المشرف التربوي وقائد المدرسة والمعلم.
٧. إقامة برامج تدريبية طويلة وقصيرة المدى لتوعية المشرفين التربويين بمهام عملهم، وأساليب تنفيذها، ثم المتابعة بتأن وتدريبهم من خلال المواقف التي تقابله.
٨. توفير التوعية الإعلامية اللازمة للمشرفين التربويين لتوضيح أهمية التنمية المهنية لهم.
٩. إعداد برامج تأهيل خاصة بالمشرفين التربويين لممارسة دورهم الشمولي في العملية الإشرافية.
١٠. تأهيل المشرفين التربويين في مجال استثمار التكنولوجيا الحديثة في العملية الإشرافية وممارسة الإشراف عن بعد إذا أمكن.

١١. تحديد أهداف واضحة لمهام المشرف التربوي لمساعدته على تأدية دوره بسهولة ويسر.
١٢. تأهيل المشرفين التربويين في مجال الاتصال تحديدًا لبناء علاقات إيجابية مع المعلمين لسيادة مناخ عالٍ من الديمقراطية والثقة.
١٣. قيام المسؤولون عن الإشراف التربوي في وزارة التعليم بالعمل على تغيير نظرة بعض المعلمين للمشرفين على أنهم يتصيدون الأخطاء، عن طريق النشرات التي تبين أهمية الإشراف التربوي في تحسين العملية التعليمية، وأن المشرف التربوي هو زميل للمعلم، يسعون معاً إلى تحقيق أهداف مشتركة، منها: تحقيق أهداف الإشراف التربوي والعملية التعليمية.
١٤. زيادة فاعلية جهاز الإشراف التربوي بكل مجالاته عبر وضع نوع من أنواع المنافسة التي ينادي بها الإشراف الحديث، وذلك بين مديريات التعليم في المملكة لمن يقدم أفضل مستوى في الإشراف التربوي.
١٥. إقامة مؤتمرات وندوات للمشرفين التربويين يتم فيه تبادل الخبرات واطلاعهم على كل جديد في مجال الإشراف التربوي.

وفيما يتعلق بالتنمية المهنية للمعلمين، أوصت دراسة الأحمدي (٢٠١٢) بالآتي:

١-تصميم برامج التدريب وفق أولويات الاحتياجات التدريبية.
٢-اتخاذ التوجه الإسلامي أساسا عند تخطيط برامج تنمية المعلم.
٣-بناء برامج تنمية المعلم على أساس سد النقص الحاصل في برامج إعداده.
٤-بناء البرامج التدريبية للمعلمين على أساس الخبرات السابقة للمعلم والانطلاق منها.
٥-إشراك المعلمين والمدربين والمشرفين على مراكز التدريب وقادة المدارس والخبراء والمختصين في بناء البرامج التدريبية وتحديد جوانبها المختلفة.
٦-ربط أهداف البرنامج التدريبي بحاجات المعلمين ومشكلاتهم.
٧-ربط أهداف البرنامج التدريبي بمشكلات البيئة والمجتمع المحلي.
٨-المتابعة المستمرة لنتائج البرامج التدريبية عن طريق الزيارات الميدانية المستمرة من قبل المشرفين التربويين للمعلمين المتدربين في مدارسهم.
٩-أن تتصف برامج تنمية المعلم بالمرونة والاستجابة للمتغيرات.
١١-تخصيص جزء كاف من البرامج التدريبية للمهارات العملية والتطبيقات الميدانية.

بينما فيما يخص التقويم، أوصت دراسة الأحمدي (٢٠١٢) بما يلي:

١-الحاجة المستمرة إلى تحديد معايير للعملية التعليمية بمختلف عناصرها كتحصيل الطالب، ومواصفات المعلم، وكفاءته المنهج، والتقنية، والإدارة المدرسية، والتطوير.
٢-الحاجة للدراسات التربوية المستمرة والتي تناقش أهم الطرق التقويمية والمستحدثات منها والنظر إلى الطرق المستخدمة بالدول المتقدمة والاستفادة منها.
٣-الحاجة إلى تطوير أساليب التقويم من خلال استخدام التقنية الحديثة في مجالات إعداد الاختبارات وإدارتها وإعداد التقارير عنها.

الحلول المقترحة لحل مشكلات مخرجات النظام

فيما يتعلق بضعف ملائمة الخريجين لسوق العمل، أوصت دراسة الملثم والبصري (٢٠١٦) بما يلي:

- تقليص بعض التخصصات النظرية في التعليم العالي خاصة بعض التخصصات الاجتماعية والأدبية، والتي يعاني الخريج منها من عدم وجود فرص عمل ملائمة سواء في القطاع العام أو الخاص.
- زيادة الفرص في التعليم العالي لدراسة التخصصات العلمية المطلوبة بشكل أكبر في سوق العمل.
- تكثيف البرامج التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي وربطها مباشرة بالميدان مع مؤسسات القطاع الخاص.
- إنشاء قاعدة بيانات تساعد الخريج على معرفة الأماكن الوظيفية التي تناسب تخصصه.
- ضرورة التنسيق بين مؤسسات العمل ووزارة التعليم والجامعات لوضع استراتيجيات التعليم العالي.

التحديات التي تواجه تنفيذ الآلية المقترحة:

-تهيئة البيئة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي (المجتمع المحيط) عن طريق نشر الوعي بين شرائح المجتمع ومن ضمنهم أولياء الأمور وإبراز أهمية دورهم ومشاركتهم في العملية التعليمية.
-تأهيل قيادات الميدان التربوي والمدارس والمعلمين حيث انهم يشكلون أكبر شريحة في وزارة التعليم وتمكينهم لتنفيذ المبادرات والبرامج النوعية المنطلقة من رؤية ٢٠٣٠.
-توفير البنية التحتية المناسبة لتنفيذ المبادرات والبرامج النوعية.
-تجهيز المباني المدرسية وتهيئتها وفق معايير عالمية لتنفيذ البرامج والمبادرات النوعية.

تطلعات نظام التعليم السعودي :

إن التعليم نظام ضخم، لا يمكن الحديث عن تطلعات له في صفحات، فهو نظام مع مجموعة من النظم الأخرى داخل منظومة كبيرة هي المملكة العربية السعودية، وهي بدورها منظومة ضمن منظومة أكبر هي الدول العربية والإسلامية وهكذا.

يضع حكيم (٢٠١٢، ص.ص ١٦٠-١٦٢) تطلعاته لنظام التعليم بالمملكة فيما يلي:

- لتكن البداية بسياسة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام ١٣٩٠هـ: إنها سياسة مستمدة من الدين الإسلامي، فهي ليست بحاجة إلى التعديل أو التغيير ولكنها بحاجة إلى تحويل أهدافها إلى واقع حي يتجسد في سلوك الطلاب لتكون مخرجات النظام التعليمي السعودي في مستوى السياسة التعليمية التي أشاد بها المؤتمر العالمي الأول للتعليم الإسلامي.

- ثم المناهج: نعيش في عصر المعلوماتية، عصر التقنية المتطورة، عصر الحاسب الآلي؛ لذا على المناهج أن تعد الطالب للتعامل مع المعلومات بشكل فعال مثمر، وتعوده التفكير بوضوح، وكيفية الاتصال الفعال، وفهم البيئة البشرية، وفهم الأفراد والجماعات والتمكن من امتلاك الكفايات الشخصية. أي أن منهج المستقبل يجب أن يعلم الفرد ويدربه على كيفية التعلم، وكيفية العمل ومهارات التعاون، والقدرة على الاستقلال الذاتي وتحمل المسؤولية.

- ثم تمويل التعليم: إن العلاقة بين التعليم والاقتصاد علاقة طرية تبادلية، فازدهار أحدهما يؤثر على الآخر والعكس صحيح، ولذا كانت المملكة العربية السعودية حريصة على الإنفاق بسخاء على التعليم، ونشر مظلة التعليم لتشمل كافة أفراد الوطن ليس بالأمر اليسير وقد أنشئت وزارة المعارف (وزارة التعليم حالياً) إدارة عامة لاقتصاديات التعليم، وفتحت الوزارة قنوات مشاركة القطاع الخاص في مرحلة البناء التنموي للبلاد، وسوف يشهد المستقبل القريب في تمويل التعليم:

- تشجيع المشاركات الأهلية في تمويل التعليم، وقبول التبرعات من الأهالي والمؤسسات.
- الاتجاه لجعل المدارس والجامعات مراكز للإنتاج، وتدعيم برامج التعليم التعاوني.
- الارتقاء بالكفاية الداخلية لنظام التعليم، بخفض معدلات الرسوب والتسرب.
- تشجيع التعليم الأهلي، وإيجاد نوع جديد من المدارس شبه حكومي.
- تشجيع المحسنين لوقف جزء من أموالهم لصالح التعليم.

- ثم إدارة التعليم: يعد جهاز التعليم من أضخم أجهزة الدولة، وهذا الجهاز يحقق من الأهداف والإنجازات بقدر ما يتوافر له من إدارة، والإدارة عامل مهم ومؤثر في نجاح أو فشل أي جهاز أو مشروع أو نشاط، إن البلدان الفقيرة لا يعود فقرها إلى ندرة الموارد الاقتصادية فحسب، بل من أهم الأسباب لفقرها سوء إدارة ومواردها واستغلالها.

كما تتمثل تطلعات التعليم في المملكة العربية السعودية في:

- استخدام التقنية الحديثة في العملية التعليمية، والتواصل بين الطالب والمعلم من خلالها.
- استخدام أوسع للتقنيات المعاصرة في الإدارة، للحد من العمليات الإدارية التقليدية البالية، وزيادة الفاعلية من ناحية أخرى.
- منح مزيد من الصلاحيات للأجهزة داخل الوزارة، والإدارات التعليمية.
- التوسع في اللامركزية، مما يؤدي إلى تقلص دور الإدارة المركزية، ومنح العديد من الصلاحيات للإدارات التعليمية والمدرسية على وجه الخصوص.

- ثم تأهيل المعلم: من المسلم به أن المعلم هو عصب العمل المدرسي، فالمبنى الحكومي المتميز والمنهج الفريد في محتواه، والأجهزة المتطورة بالمدرسة لن تجدي نفعا مع معلم غير كفء والعكس صحيح، لذلك تحرص الوزارة منذ كانت مديرية للمعارف على توفير المعلم الكفء، ثم المعلم المعد إعدادا غير كافيا، من خريجي معاهد المعلمين الابتدائية ممن التحق بها وهو يحمل الشهادة المتوسطة، أو من خريجي الكليات المتوسطة.

والتطلعات المتعلقة بإعداد المعلم تتمثل في:

-سيكون إعداد وتدريب المعلم عملية مستمرة وإلزامية، وذلك لإثراء معلومات وقدرات المعلم في مجال تخصصه.

-أنشاء نظام للترخيص لمزاولة مهنة التعليم، مما يستلزم تجديد الرخصة كل فترة.

من جانب آخر طرح (النذير،٢٠١٦) ما اسماه "بخارطة طريق إصلاح التعليم في المملكة العربية السعودية "والتي جاء فيها:

١-بناء خارطة طريق لتحديد اهم الأولويات ثم برمجتها زمنيًا.

٢-التوجه نحو هندسة العلاقات بين التعليم العام والتعليم العالي.

٣-تبني أفضل الممارسات المحلية والعمل على احلالها تدريجيًا موضع التنفيذ.

٤-تقييم المشاريع والبرامج الحالية وإيقاف ما ثبت ضعفه.

٥-تطبيق فكرة "مراتب المعلم" ووضع نظام حوافز للمعلم الفاعل والمتميز.

٦-تمكين مدير المدرسة "القائد التربوي" بمعظم الصلاحيات للعمل بقوة في المدرسة.

٧-تعميم فكرة "جائزة التعليم للتميز" لتشمل قطاع التعليم العالي.
٨-إعادة النظر في سلم رواتب أعضاء هيئة التدريس ووضع حوافز تشجيعية للأعمال العلمية النافعة للبلاد.
٩-فتح المنافسة للقطاع الخاص في تأليف الكتب وفقًا لوثائق المنهج وإعطاء الفرصة للمناطق لاختيار الشركة الأفضل.
١٠-الالتفاف لمدخلات كليات التربية ووضع حوافز للملتحقين بها واختيار أفضل المتقدمين للجامعات.
١١-اعتماد فكرة المدارس الثانوية المتخصصة في الرياضيات والعلوم والتقنية والإدارة التي يعمل عليها مشروع تطوير.
١٢-إعادة هندسة المقررات لتشمل جوانب مهاريه وأخرى انفعالية.
١٣-التركيز على ان تكون المدرسة هي وحدة التطوير مباشرة، وهذا يقتضي فك المركزية شيئًا فشيئًا ليتحول من الإدارة العليا ويتجه للمدرسة.
١٤-لتكن المرحلة الثانوية بديلًا عن السنة التحضيرية في الجامعات، بحيث تقوم لجنة متخصصة بحياكة نسيج المرحلتين ليبدو متينًا يهيئ الطالب مبشرة للجامعة ونهجها.
١٥-لتكن قاعدة ٨٠%-٢٠% حاضرة اثناء بناء خارطة طريق التعليم، فإذا حددت القضايا الكبرى (٢٠%)يتم مباشرة العمل بها بعيدًا عن الضوضاء.
١٦-واخيرًا، فلكي ينجح التخطيط للتعليم ويحقق أهدافه لابد من مشاركة جميع المعنيين "فالتعليم والتربية" حياة امه ولا مجال للفكر الفردي.

المـــــراجع:

أولا: المراجع العربية
الأحمدي، أمل رجاء .(٢٠١٢). نظم التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، **دراسات تربوية واجتماعية -مصر**، مج ١٨، ع ٤، ٤٥٥-٥٤٠.
الإدارة العامة للتخطيط والسياسات. (٢٠١٢). **المؤشرات التربوية**. الرياض: مطابع الهلال.
بدران، شبل. (١٩٩٩). **التربية والجميع**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
بدران، شبل. (٢٠٠٤). **نظم التعليم في الوطن العربي**. الاسكندرية: دار المعرفة.
برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠. (٢٠١٥). المملكة العربية السعودية.

الجابري، نياف بن رشيد. (٢٠١٠). كفاءة التعليم العام في المملكة العربية السعودية: نموها، ومكوناتها، ومحدداتها، وخيارات الترشيد، **رسالة التربية وعلم النفس - السعودية**، ع ٣٥، ٢٣٥-٢٥٥.

الحاج، رائد (٢٠١١). **الإشراف التربوي الحديث**. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

الحامد، محمد؛ زيادة، مصطفى؛ العتيبي، بدر؛ متولي، نبيل. (٢٠٠٢). **التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل**. الرياض: مكتبة الرشد.

الحربي، حياة بنت محمد. (٢٠١٦). الرضا الوظيفي لعضوات هيئة التدريس بكليات جامعة أم القرى في ضوء معايير الجودة الشاملة للهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد، **مستقبل التربية العربية**. مج. ٢٣، ع. ١٠٠، ٢٠١-٢٩٢.

الحربي، محمد بن محمد. (٢٠١٥). بدائل مقترحة لتمويل التعليم في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية "جامعة الملك سعود أنموذج"، **مجلة كلية التربية (جامعة بنها) -مصر**، مج٢٦، ع١٠٣، ١٤١-١٧٢.

الحربي، قاسم بن عائل؛ والمهدي، ياسر فتحي الهنداوي. (٢٠١٢). **نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية: الواقع والمأمول**، الرياض: مكتبة الرشد.

الحقيل، سليمان. (١٩٩٩). **نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**. الرياض: مكتبة الملك فهد.

الحقيل، سليمان بن عبد الرحمن. (٢٠٠٣). **نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: الجذور التاريخية لنظام التعليم، الأسس، الأهداف وبعض وسائل تحقيقها، الاتجاهات، نماذج من المنجزات**. الرياض: مطابع الحميضي.

حكيم، عبد الحميد. (٢٠١٢). **نظام التعليم وسياسته**. القاهرة: مكتبة ايتراك.

الخميسي، السيد سلامة، (١٤٢٨)، معايير جودة المدرسة الفعالة في ضوء منحى النظم (رؤية منهجية)، **اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستين)-القصيم**

الدحيلان، سلمان؛ وحياتي، عمر. (٢٠١٥). التسرب الدراسي وسط طلاب الجامعات السعودية: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نموذجاً، **المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي -جامعة الإمام المهدي -السودان**، ع٥، ١-٣٨.

الدخيل، فهد بن عبد العزيز. (٢٠١٦). معوقات توظيف نتائج البحث التربوي في تطوير منهج اللغة العربية بمراحل التعليم العام والحلول المقترحة من وجهة نظر

خبراء تطوير المناهج والمشرفين التربويين، **مجلة العلوم التربوية -جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -السعودية**، ع٧، ٣١٩-٣٩٥.

الذبياني، منى سليمان. (٢٠١٤). تجارب بعض الدول في إعداد المعلم وتنميته مهنيا وإمكانية الإفادة منها في المملكة العربية السعودية، **دراسات تربوية ونفسية: مجلة كلية التربية بالزقازيق -مصر**، ع٨٥، ١٠٣-١٧٢.

الذبياني، منى سليمان حمد؛ والجميلي، مها بنت ناصر عبد الله؛ ونصر، عزة جلال مصطفى. (٢٠٠٦). **سياسة ونظام التعليم في المملكة العربية السعودية**. الرياض: مكتبة الرشد.

الرميح، فاطمة محمد. (٢٠١٤). تقنيات التعليم وتطبيقاتها في المناهج، **دراسات تربوية اجتماعية**، مصر ،ع٣٣٨،١-٣٢١.

الرويلي، سعود بن جبيب. (٢٠١٣). معوقات تنفيذ آلية الإشراف التربوي المباشر على المدرسة بفاعلية في مدارس مدينة عرعر كما يراها المشرفون التربويون ومديرو المدارس، **مجلة التربية (جامعة الأزهر)، مصر**، ع١٥٣، ج٢، ١٠٢-١٣٤.

الزامل، محمد بن عبد الله. (٢٠١٥). دراسة مقارنة بين نظامي التعليم الثانوي (السنوي / المقررات الدراسية) بالمملكة العربية السعودية في ضوء أداء الطلبة لاختبارات القبول، ومعدل السنة التحضيرية في جامعة الملك سعود، **مجلة العلوم التربوية -كلية التربية -جامعة الملك سعود -السعودية**، مج٢٧، ع١، ٨٧-١٠٦.

الزامل، محمد. (٢٠٠٨). **تصور مقترح لمواجهة بعض مشكلات المرحلتين الابتدائية والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء صيغة التعليم الاساسي**. رسالة دكتوراه (غير منشورة). جامعة الملك سعود، كليه التربية، قسم التربية: الرياض.

زلوف، منيرة. (٢٠١٤). التسرب المدرسي كأحد أوجه أزمة المنظومات التربوية العربية، **مجلة عالم التربية -المغرب**، ع٢، ١٨٦-٢٠١.

السبيعي، خاد مرزم. (٢٠٠٥). العوامل المؤدية إلى ضعف مشاركة الطلاب في الأنشطة الطلابية ووسائل التغلب عليها من وجهة نظر الطلاب بجامعة الملك سعود، **مجلة رسالة الخليج**، العدد ٩٤.

السنبل، عبد العزيز؛ الخطيب ، محمد؛ متولي، مصطفى؛ عبد الجواد، نورالدين. (٢٠١٦). **نظام التعليم في المملكة العربية السعودية**. الرياض: دار الخريجي للنشر.

سنقر، صالحة. (٢٠٠٨). **الإشراف التربوي**، دمشق: جامعة دمشق.

الشايع، فهد بن سليمان؛ وعبد الحميد، عبد الناصر، (٢٠١١)، مشروع تطوير مناهج الرياضيات والعلوم الطبيعية في المملكة العربية السعودية (آمال وتحديات)، **المؤتمر العلمي الخامس عشر (التربية العلمية: فكر جديد لواقع جديد) – مصر**، ١١٣-١٢٨.

الشراري، عبد الله بن علي .(٢٠١٢). **تسرب طلبة المرحلة الثانوية في محافظة القريات: الأسباب والحلول المقترحة.** رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.

الشراري، فهد مدالله ؛ الهرش، عايد حمدان .(٢٠١٤).**درجة استخدام معلمي الدراسات الاجتماعية في المرحلة الثانوية لأدوات التكنولوجيا الحديثة والمعوقات التي تواجههم في منطقة الجوف**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الاردن

الشرقاوي، عادل عبد الله؛ والخزاعلة، محمد سلمان. (٢٠١١). معوقات الإشراف التربوي من وجهة نظر المشرفين التربويين في مديريتي تربية محافظتي القريات وتبوك، **مجلة البحث العلمي في التربية**، مصر، ع١٢، ج١، ٧١ -٨٥.

الشمري، أحمد بن صالح. (٢٠١٦). **إسهام القطاع الخاص في دعم برامج التربية الخاصة في مدارس التعليم العام بمدينة الرياض**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الشهراني، علي بن معجب .(٢٠١١). تصور مقترح لإنشاء مركز وطني للتنمية المهنية للمعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء فلسفة التعليم المستمر، **مجلة رابطة التربية الحديثة -مصر**، مج ٤، ع ١١، ٢٧١ -٣٤٠.

الشهري، زانة عبد الرحمن. (٢٠١٥). أثر المركزية في جودة تطبيق النظام الفصلي في مدارس البنات بمنطقة الرياض، **التربية (جامعة الأزهر) -مصر**، ع١٦٢، ج٤، ٦٤١-٦٧٣.

الشهري، عبد الله. (٢٠١٦). دور النمط القيادي لمدير المدرسة في مستوى الرضا الوظيفي للمعلمين في مدارس إدارة التربية والتعليم، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، مج٥، ع١٢، ٢٨٨-٢٩٨.

الشهوان، عبد العزيز بن شهوان. (٢٠١٢). وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين، **مجلة العلوم التربوية والنفسية - البحرين**، مج ١٣، ع ٣، ٤٠٥-٤٤٠.

الشهوان، عبد العزيز؛ الخثلان، منصور؛ والربيعة، صالح؛ والموسى، عبد الرحمن. (٢٠١٣). توافق سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مع قضايا تطوير التعليم الجامعي الحديثة، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس - السعودية**، ع ٣٨، ج ١، ٥٧-٨٧.

الصائغ، عبدالرحمن احمد، (٢٠٠٧)، الاعتماد الاكاديمي وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية مع إشارة خاصة الى التجربة السعودية ، ورقة عمل في **المؤتمر العربي الثاني للجودة والاعتماد الاكاديمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ-مصر ٢٧-٣١ مايو ٢٠٠٧**

الصائغ، عبد الرحمن احمد، (٢٠١٤)، التحليل الشامل للنظام التعليمي في ضوء المعايير الستة والمؤشرات المنبثقة عنها: منحى معاصر لمفهوم الجودة وتطبيقاته التربوية في مدارس التعليم العام. ورقة عمل مقدمة: للمؤتمر **العالمي نحو العدالة في التعليم والجودة والتعلم الفاعل: منحى النظام، والذي تنظمه وزارة التربية والتعليم بمشاركة منظمة اليونسكو -الرياض**

عبد الجواد، نور الدين؛ ومصطفى، متولي. (١٤١٦ه). **التعليم الأهلي ومسيرة التعليم في المملكة العربية السعودية: أنموذج مدارس الرياض للبنين والبنات**. الرياض: مدارس الرياض للبنين والبنات.

عبد العال، أحمد عبد النبي؛ وأحمد، أحمد نجم؛ والقاضي، خالد سعد. (٢٠١٤). رؤية مستقبلية لتطوير نظام التعليم الابتدائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرة الأسترالية، **المجلة التربوية -مصر**، ج٣٥، ١٥٧-٢٣٢.

العتيبي، فهد. (٢٠٠٤). **اسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية**. رسالة دكتوراه (غير منشورة). جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم الادارة التربوية: الرياض.

العتيبي، منير؛ السويلم، بندر. (٢٠٠٢). **اهداف التعليم المبكر (رياض الاطفال) بالمملكة العربية السعودية**. دراسة مقدمة الى مركز البحوث التربوية بكلية التربية جامعة الملك سعود.

عزازي، فاتن. (٢٠١٢). **نُظم التعليم بالمملكة العربية السعودية**. الرياض: دار الزهراء.

عطية، محسن علي. (٢٠٠٩). **أسس التربية الحديثة ونظم التعليم**. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

العقيل، عبد الله. (٢٠٠٥). **سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية**. الرياض: مكتبة الرشد.

عليان، سلمان صالح وآخرون. (٢٠١٠). **الإشراف التربوي بين النظرية والتطبيق**. عمان: الأردن: دار زاهر للنشر.

العمري، مها. (٢٠١٦). منهج تحليل النظم في التعليم بين صعوبات التطبيق ومتطلبات النجاح، **المعرفة (وزارة التربية والتعليم السعودية) -السعودية**، ع٢٤٧، ٦٨-٧٣.

العنزي، أمل خلف. (٢٠١٦). الجدوى الاقتصادية للتعليم في المملكة العربية السعودية: دراسة التكلفة والعائد من التعليم، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس - السعودية**، ع٧٦، ٣٠٥-٣٤١.

العوران، إبراهيم عطا الله. (٢٠١٠). **الإشراف التربوي ومشكلاته دراسة ميدانية تقويمية**. عمان، الأردن: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

عياصرة، معن. (٢٠١١). **نظم وسياسات التعليم**. الاردن: دار وائل للنشر.

الغامدي، حمدان؛ عبد الجواد، نور الدين. (٢٠٠٥). **تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية**. الرياض: مكتبة الرشد.

الغامدي، سعيد بن محمد؛ وعابدين، محمود عباس. (٢٠١٦). مؤشر معدل (طالب / معلم) بالمملكة العربية السعودية رؤية في ضوء المقارنات الدولية، **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث -مؤسسة المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث - فلسطين**، مج٢، ع٧،٩٣-١٠٧.

الغامدي، حمدان أحمد؛ وعبد الجواد، نور الدين محمد. (٢٠١٠). **تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية**، ط٣، الرياض: مكتبة بن رشد.

فرج، عبد اللطيف حسن فرج. (٢٠٠٨). **نظام التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

فليه، فاروق عبده؛ وعبد المجيد، السيد محمد. (٢٠٠٥). **السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية**. الأردن: دار المسيرة.

القحطاني، سالم سعيد، (٢٠٠٤)، مستقبل الاستثمار في المملكة العربية السعودية، **بحث مقدم لمؤتمر الاستثمار والتمويل، تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار**، المنعقد في شرم الشيخ في الفترة من ٢٠٠٤م/ ٥/٨/١٢، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

المالكي، عبد الله بن محمد. (٢٠١٣). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية، **المجلة السعودية للتعليم العالي -السعودية**، ع ١٠، ١١٣-١٤٧.

مجلة التوثيق التربوي. (٢٠٠٨).**ضوابط تكليف شاغلي الوظائف التعليمية وآلياته**. الرياض: وزارة التربية والتعليم

محمد، مصطفى. (٢٠١٣). **التربية المقارنة في نظم التعليم ومدارس التربية الرياضية**. الاسكندرية: دار الوفاء.

محمد، عبد الرحيم دفع. (١٤٢٧). **المناهج من منظور عام ومعاصر**. مكتبة الرشد، الرياض.

مخلص، محمد محمدي. (٢٠١٧). تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية، **المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي**، اليمن، مج١٠، ع٢٧، ٣-٣٢.

مرعي، ابراهيم؛ / الرشيدي، ملاك. (د.ت). **السياسة التعليمية للمملكة العربية السعودية**. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

المصوري، على بن محمد. (١٩٩٢). دراسة تحليلية للأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي كما وردت في السياسة التعليم، **مجلة رسالة الخليج العربي**، العدد ٤٠، السنة ١٢.

المضواحي، عبدالعزيز بن محسن. (٢٠١٦).**استشراف مستقبل الاشراف رؤية تحليلية لواقع الاشراف التربوي في المملكة العربية السعودية**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية

المطيري، خالد فهد. (٢٠١٥). **منبئات الرضا الوظيفي: مرشد التربية الخاصة نموذجاً**، مجلة كلية التربية -عين شمس -مصر، ع٣٩، ج٢، ١٦٥-١٨٠.

المقبل، محمد بن سعود، (٢٠٠٩)، تحليل نظام التعليم الثانوي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية على مستوى مكوني الأهداف والإدارة، **ورقة عمل**

مقدمة إلى الملتقى الأول للتعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية، ٢٢-٢٤/ ١/ ١٤٣٠هـ.

الملثم، نجاة أحمد؛ والبصري، ليلى صالح. (٢٠١٦). تخصصات التعليم العالي وسوق العمل بالمملكة العربية السعودية وتحديات الخريج: دراسة حالة بالمنطقة الشرقية، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية -مركز جيل البحث العلمي - الجزائر**، ع٢٦، ١٣٣-١٤٩.

المهيدب، عبد الله بن إبراهيم. (٢٠١٣). التعليم الهندسي في المملكة العربية السعودية: الواقع والتحديات، **المجلة السعودية للتعليم العالي-السعودية**، ع ٩، ١١-٢٧.

موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها ٢٠١٥-٢٠١٩م .(١٤٣٦ه). المملكة العربية السعودية: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. (٢٠١١). **معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي**

هلال، ناجي عبد الوهاب؛ والشايع، علي بن صالح. (٢٠١٦). تطوير الدراسات العليا في الجامعات السعودية باستخدام مدخل تحليل النظم على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد، **مجلة العلوم التربوية والنفسية -البحرين**، مج١٧، ع٢، ٤٨٥-٥٣١.

هويمل، ابتسام؛ والعنادي، عبير. (٢٠١٥). تطوير نظام إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجربتي اليابان وفنلندا، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، مج٤، ع٢، ٣١-٥٠.

وزارة التربية والتعليم. (٢٠١٢). **دليل الإرشادي لتقويم المتعلم التعليم الثانوي "نظام المقررات"**. الرياض: الوزارة.

وزارة التربية والتعليم. (٢٠٠٤). **تطور التعليم التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية**. الرياض: الإدارة العامة للدراسات والبحوث التربوية.

وزارة التعليم السعودية. (٢٠١٥). **الخطة الدراسية في النظام الفصلي**. الرياض، وكالة المناهج والبرامج التربوية. وزارة التعليم.

وزارة التعليم العالي. (٢٠١٣). **واقع الانفاق على البحث العلمي والتطوير في المملكة**. الرياض: الادارة العامة للتخطيط.

وزارة المعارف. (١٤١٦هـ). **سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**. الرياض: مطابع البيان.

اليازجي، نجاة عبد الرحمن ،(٢٠٠٤). السياسة العامة في التعليم الأساسي بالمملكة العربية السعودية، **ورقة عمل في مؤتمر علم اللغة الثاني (اللغة العربية في التعليم العام)**، جامعة القاهرة – كلية دار العلوم قسم اللغة والدراسات السامية والشرقية، مصر.

يونس، مجدي محمد؛ والعبيد، إبراهيم (٢٠١٣). تصور مقترح لرفع كفاءة جاهزية المدارس الثانوية لإدارة لأزمات المدرسية بمنطقة القصيم، **مستقبل التربية العربية -مصر**، مج ٢٠، ع ٨٧، ٢٤٧-٣٤٠.